مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٦ المجلد ١٦/ العدد ٧

علم الرجال عند الشـيعة الامامية
بين النقد والانصاف (دراسة وصفية تحليلية)

الدكتورة نانسي ساكي–الكاتبة المسؤولة
(أستاذ مساعد في قسم علوم القرآن و الحديث
بجامعة شهيد تشمران أهواز، أهواز، ايران).
n.sak@scu.ac.ir

الدكتورة زهره بابااحمدى ميلانى
(أستاذ مساعد في قسم علوم القرآن و الحديث
بجامعة شهيد تشمران أهواز، أهواز، ايران).
Z.babaahmady@scu.ac.ir

صفاء عبدالحسين حميدي
(طالب دكتوراه ، في قسم علوم القرآن و
الحديث بجامعة شهيد تشمران أهواز،
أهواز، ايران).
Sab46557@gmail.com

الكلمات المفتاحية: علم الرجال، الشيعة الإمامية، نقد السند، التوثيقات العامة، الجرح والتعديل، التراث الحديثي، المنهجية النقدية.

كيفية اقتباس البحث

ساكي، نانسي ، زهره بابااحمدى ميلانى ، صفاء عبدالحسين حميدي، علم الرجال عند الشـيعة الامامية بين النقد والانصاف (دراسة وصفية تحليلية)،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تموز ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:٧ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

The Science of Hadith Narrators among the Twelver Shi'a: Between Criticism and Fairness (A Descriptive and Analytical Study)

Dr. Nancy Saki
(Corresponding Author) Assistant Professor, Department of Quranic and Hadith Sciences, Shahid Chamran University of Ahvaz, Ahvaz, Iran.

Dr.Zohreh Babaahmadi Milani(Assistant Professor, Department of Qur'an and Hadiht Sciences, Faculty of Theology, shahid Chamran University of Ahvaz, Ahvaz, Iran)

Safaa Abdul-Hussein Hamidi
PhD Student, Department of Quranic and Hadith Sciences, Shahid Chamran University of Ahvaz, Ahvaz, Iran.

Keywords : Ilm al-Rijal, Imami Shiism, Chain Criticism (Naqd al-Sanad), General Validations, Al-Jarh wa al-Ta'dil, Hadith Heritage, Critical Methodology.

How To Cite This Article
Saki, Nancy , Zohreh Babaahmadi Milani , Safaa Abdul-Hussein Hamidi , The Science of Hadith Narrators among the Twelver Shi'a: Between Criticism and Fairness (A Descriptive and Analytical Study),Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, July 2026,Volume:16,Issue 7.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract:

This research highlights a cluster of contemporary and classical objections and challenges directed toward Ilm al-Rijal (the Science of Narrators) within the Imami Shiite tradition. The researcher categorizes these criticisms as "non-objective," arguing that they stem from premises that overlook the unique methodological characteristics of this discipline. The primary objective of this study is to deconstruct the structure of these

criticisms through a comparative analytical approach, exploring the cognitive foundations upon which scholars of al-Jarh wa al-Ta'dil (Biographical Evaluation) built their evidentiary frameworks.

The study begins by clarifying the existential necessity of Ilm al-Rijal, emphasizing its role as a "protective shield" for the narrated heritage and a methodological tool that prevents the conflation of authentic traditions with fabricated or intrusive ones. Furthermore, the research addresses those who question the utility of Sanad (chain of transmission) or claim the absolute certainty of all narrations in the "Four Books" (Al-Kutub al-Arba'ah). It demonstrates that Imami jurisprudential and hadith practices have historically relied on chain criticism as an objective condition for accepting any narration.

Additionally, the research examines the flexible critical tools employed by both early and late scholars, such as General Validations (al-Tawthiqat al-Ammah)—including the "People of Consensus" (Ashab al-Ijma) and the "Masters of Trustworthy Narrators" (Mashayikh al-Thiqat)—as well as contemporary testimonies. In doing so, it refutes claims of "epistemic closure" regarding the accessibility of narrators' biographies. The research concludes that Ilm al-Rijal in the Shiite tradition is not a mere "intellectual luxury" or a repetition of previous efforts; rather, it is an advanced critical system equipped with precise historical inductive tools. It remains an urgent necessity for the derivation of legal rulings and the construction of doctrine on solid demonstrative foundations.

الملخص:

يسلط هذا البحث الضوء على حزمة من الإشكالات والاعتراضات المعاصرة والقديمة التي وُجهت نحو علم الرجال لدى الشيعة الإمامية، وهي انتقادات يصنفها البحث ضمن دائرة "اللا موضوعية" لكونها تنطلق من مقدمات تغفل الخصوصيات المنهجية لهذا العلم. يهدف البحث بشكل رئيسي إلى تفكيك بنية هذه الانتقادات عبر منهج تحليلي مقارن، يستعرض فيه الباحث المرتكزات المعرفية التي شيّد عليها علماء الجرح والتعديل مبانيهم الوثوقية.

تبدأ الدراسة بتوضيح الجدوى الوجودية لعلم الرجال، مؤكدة أنه يمثل "الدرع الواقي" للتراث الروائي، والآلة المنهجية التي حالت دون اختلاط الأحاديث الصحيحة بالموضوعة أو المدسوسة. وينبري البحث للرد على من يشكك في جدوى السند أو يدعي القطعية في صدور

كافة مرويات الكتب الأربعة، موضحاً أن الممارسة الفقهية والحديثية عند الإمامية قامت تاريخياً على نقد السند كشرط موضوعي لقبول الرواية.

كما يستعرض البحث الأدوات النقدية المرنة التي استخدمها الأقدمون والمتأخرون، مثل التوثيقات العامة (كأصحاب الإجماع ومشايخ الثقات) وشهادات المعاصرين، مفنداً دعاوى "الانسداد المعرفي" في الوصول إلى أحوال الرواة. ويخلص البحث إلى أن علم الرجال عند الشيعة ليس مجرد "ترف فكري" أو تكرار لجهود سابقة، بل هو منظومة نقدية متطورة تمتلك أدوات استقراء تاريخي دقيقة، قادرة على فرز الغث من السمين في التراث الحديثي، مما يجعله ضرورة ملحة لاستنباط الأحكام الشرعية وبناء العقيدة على أسس برهانية متينة.

المقدمة

تعتبر قضية تمحيص السنة النبوية وأحاديث أهل البيت من أعقد المسائل التي واجهت العقل الإسلامي عبر التاريخ، وقد أبدع علماء الشيعة في تأسيس منظومة معرفية متكاملة تُعرف بعلم الرجال تهدف إلى حماية النص الديني من التحريف. وتبرز أهمية هذا البحث في كونه يسلط الضوء على الجانب الدفاعي والعلمي لهذا العلم أمام موجات التشكيك التي تحاول وصمه بالضعف أو عدم الانضباط، خاصة في ظل الانفتاح المعرفي المعاصر الذي يتطلب تقديم أدلة رصينة حول صدقية المنهج الرجالي الشيعي. أما المشكلة فتكمن في وجود فجوة بين واقع الممارسة الرجالية لدى الفقهاء وبين ما يُشاع عنها من انتقادات تدعي غياب المعايير الموضوعية أو الاعتماد الكلي على آراء متأخرة، مما يستدعي وقفة تحليلية لبيان أوجه عدم الإنصاف في تلك الادعاءات.

-اهمية البحث :

يعد علم الرجال الركيزة الأساسية التي يقوم عليها استنباط الحكم الشرعي في الفكر الشيعي الإمامي، فهو الحارس المعرفي الذي يمنح الفقيه الثقة في صدور النص عن المعصوم. وتتجلى أهمية هذا البحث في كونه يسعى لرفع اللبس عن القواعد الرجالية التي اتُّهمت بالقصور أو عدم العلمية، حيث تبرز الحاجة الملحة للدفاع عن التراث الحديثي في وجه القراءات التي تحاول نزع الثقة عن الرواة الأوائل، مما يجعل من بيان نضج المنهج الرجالي ضرورة لحفظ الهوية المعرفية للمذهب.

-مشكلة البحث:

فتتبع من تزايد وتيرة الانتقادات التي توصف بأنها غير منصفة، كونها تنطلق من مقدمات مغلوطة تزعم أن علم الرجال الشيعي نشأ متأخراً أو أنه يعتمد على الحدس الشخصي والمواقف

العقائدية بدلاً من المعايير النقدية الموضوعية، وهذا الخلل في التصور أدى إلى نتاج بحثي يظلم الجهود الجبارة التي بذلها كبار الرجاليين عبر القرون.

-منهجية البحث :

لمعالجة هذه الإشكالية، يتبنى البحث منهجية وصفية تحليلية تقوم على استعراض ونقد الدعاوى المثارة، مع الرجوع إلى الأصول الرجالية الأم لمقارنة الواقع التطبيقي بالاتهامات النظرية، مستعيناً بالمنهج المقارن لبيان تهافت تلك الانتقادات عند وضعها في سياقها التاريخي.

بناءً على ما تقدم، يتمحور البحث حول تساؤل جوهري مفاده: إلى أي مدى تستند الانتقادات الموجهة لعلم الرجال عند الشيعة إلى حقائق علمية ومنهجية، وكيف يمكن إثبات تهافت دعوى "التأخر الزمني" وعدم الانضباط في التوثيقات والجروح الرجالية؟

- خطة البحث:

اعتمدت هذه الدراسة في معالجة إشكالية "الانتقادات غير المنصفة لعلم الرجال الشيعي" على هيكلية منهجية متكاملة، تنتقل من التأسيس النظري إلى المعالجة النقدية ثم الأثر التطبيقي، وقد انتظمت هذه الخطة في مبحثين أساسيين؛ خصصنا المبحث الأول منها لاستجلاء المرتكزات المنهجية والمعرفية التي يقوم عليها هذا العلم، مع التركيز على تفنيد دعاوى السطحية التي رُمي بها التراث الرجالي. وينقسم هذا المبحث إلى مطلبين؛ يتناول المطلب الأول الخصوصية المنهجية لعلم الرجال عند الإمامية وفلسفة الحاجة إليه كضرورة وجودية لحفظ النص، بينما يركز المطلب الثاني على استعراض الآليات النقدية في الجرح والتعديل، مبيناً الفوارق الجوهرية بين النقل الحسي والتحليل الحدسي، وكيفية بناء الوثاقة على أسس برهانية بعيدة عن الانحياز.

أما المبحث الثاني، فقد كُرّس للجانب الدفاعي والنقدي عبر مراجعة شاملة لأبرز الاعتراضات المعاصرة والرد عليها، حيث استعرضنا في مطلبه الأول الردود المنهجية على إشكالية الفاصل الزمني بين الموثِّق والراوي، وتفكيك دعاوى "الانسداد المعرفي" التي تحاول إسقاط حجية التوثيقات المتقدمة. وفي المطلب الثاني، انتقل البحث إلى الجانب العملي من خلال تبيان الأثر الاستنباطي لعلم الرجال في الفقه الإمامي، وكيف يساهم نقد السند في صيانة الفتوى الشرعية، وصولاً إلى استشراف الآفاق المعاصرة لتطوير المنهج الرجالي عبر ما يُعرف بـ "المنهج الشبكي" وحساب الاحتمالات، ليكون البحث بذلك قد أحاط بالجانبين التأصيلي والتطويري لهذا العلم العريق.

١.المرتكزات المنهجية لعلم الرجال الشيعي وتفنيد دعاوى السطحية

يتناول هذا المبحث الأسس العلمية التي قام عليها علم الرجال منذ بداياته المبكرة في عصر الأئمة صعوداً إلى عصر التدوين الكلاسيكي مع النجاشي والشيخ الطوسي. يتم الشرح هنا من خلال توضيح أن هذا العلم لم ينشأ من فراغ، بل هو نتاج تراكمي لشهادات المعاصرين واختبارات دقيقة للرواة، مما يبطل الادعاء بأن التوثيقات الرجالية هي مجرد حدوس ظنية لا قيمة لها. كما يتم التطرق إلى مفهوم "الأصول الرجالية" وكيف شكلت هذه الأصول مرجعية وثائقية صلبة، مع بيان أن النقد الموجه لعلم الرجال غالباً ما يغفل التمييز بين "الخبر" و"المخبر"، حيث يمتلك النظام الرجالي الشيعي أدوات معقدة للجمع بين القرائن التاريخية والتحليل السندي، مما يجعل اتهام هذا العلم بالافتقار للدقة حكماً متسرعاً لا يستند إلى قراءة فاحصة للمصادر الأولية.

وينطلق هذا المبحث من تفكيك الدعوى القائلة بأن علم الرجال عند الشيعة هو علم طارئ أو "تجميعي" يفتقر إلى القواعد التأسيسية، حيث يُثبت البحث أن الممارسة الرجالية بدأت منذ عصر الصحابة والتابعين من خلال ما يُعرف بـ "الأصول الرجالية الأولى". إن المرتكز الأول يقوم على "الاتصال الحسّي"، حيث كان الرواة والمحدثون في عصر الأئمة يدونون أحوال الرجال بناءً على المعاصرة والمشاهدة، وهو ما حفظه لنا لاحقاً كبار المصنفين.

إن هذا الاتصال ينفي صفة "الحدسية" عن التوثيقات، لأنها استندت إلى مدونات عاصر أصحابها الرواة المترجم لهم، مما يجعل النقد الموجه لهذا العلم بتهمة الانقطاع التاريخي نقداً غير منصف يغفل وجود "الأصول الأربعمائة" وما تلاها من فهارس وضعت الضوابط لتمييز الثقة من الضعيف[١].

وفي سياق تفنيد دعاوى السطحية، يرتكز العلم على منظومة "الجرح والتعديل" التي لم تكن تكتفي بمجرد نقل القول، بل كانت تخضع الراوي لاختبارات دقيقة تتعلق بسلامة المعتقد واستقامة المنهج الحديثي. إن الانتقاد الذي يزعم أن التوثيق الرجالي الشيعي يغلب عليه الجانب العقائدي هو انتقاد مجتزأ، إذ نجد في المصادر الرجالية توثيقاً لرجال من مذاهب أخرى (كالبترية والواقفة والناصبة في بعض الأحيان) إذا ثبت صدقهم في اللهجة وأمانتهم في النقل، مما يؤكد أن المعيار كان "الوثاقة في الرواية" وليس مجرد التوافق المذهبي.

هذا الفصل المنهجي بين شخصية الراوي العقدية وبين صدقه المخبري يمثل قمة النضج العلمي الذي وصل إليه الرجاليون الأوائل[٢].

١.١. الخصوصية المنهجية والمعرفية لعلم الرجال

تعد الخصوصية المنهجية لعلم الرجال عند الإمامية حجر الزاوية في بناء المنظومة المعرفية الدينية؛ إذ لا يتوقف دوره عند كونه أداة لفرز الرواة فحسب، بل يتعدى ذلك ليكون "فلسفة نقدية" متكاملة تبحث في موثوقية الصدور التاريخي للنص المعصوم. تنبع هذه الخصوصية من إدراك علمائنا الأوائل أن التراث الحديثي، برغم قدسيته، لم يكن بمنأى عن عوارض الوضع والدس والتحريف التي قد تفرضها الصراعات المذهبية أو السياسية عبر التاريخ.

إن هذا المطلب يسعى إلى استجلاء القواعد الموضوعية التي يرتكز عليها هذا العلم، مبتدئاً بتحليل "الضرورة الوجودية" التي جعلت من علم الرجال شرطاً شارحاً لفهم السنة الشريفة، ثم ينتقل لفحص "آليات الجرح والتعديل" بوصفها إجراءات فنية لا تعتمد على الظن المجرد، بل على تراكم القرائن والشهادات الحسية والحدسية التي تمنح الفقيه اطمئناناً نوعياً بصدور الرواية. ومن خلال هذا العرض، نهدف إلى إثبات أن علم الرجال الإمامي يمتلك بنية معرفية مستقلة، قادرة على التمييز بين "النقل" المجرد وبين "التحقيق" العلمي، مما يجعله الضمانة الكبرى لصيانة الشريعة من الدخيل.

١.١.١.فلسفة الحاجة لعلم الرجال وضرورته في حفظ النص الحديثي.

تتجلى فلسفة الحاجة إلى علم الرجال في الفكر الإمامي بوصفه ضرورة عقلية ونقلية قبل أن يكون مجرد أداة فنية؛ إذ إن العقل يحكم بلزوم الفحص عن الحجة قبل امتثال التكليف الشرعي، ولا يمكن إحراز الحجية في النصوص الواصلة إلينا إلا بعد التأكد من وثاقة وسائط النقل. إن النص الحديثي تعرض عبر القرون لسلسلة من التحديات الموضوعية، منها طول الفاصل الزمني بين عصر النص وعصور التدوين المتأخرة، وما رافق ذلك من احتمالات الخطأ، والنسيان، أو التعمد في الدس والوضع لدوافع سياسية ومذهبية، مما جعل من علم الرجال "الميزان" الذي تضبط به استقامة الرواية[٣].

ومن الناحية المنهجية، يرتكز هذا العلم على مبدأ "التحصين الوقائي" للتراث؛ فالتوقف عند ظاهر السند دون تمحيص أحوال الرواة يؤدي بالضرورة إلى اختلاط كلام المعصوم (ع) بكلام غيره، وهو ما حذر منه الأئمة أنفسهم عبر قواعد "العرض على الكتاب" و"التثبت من الناقل". لذا، فإن الحاجة لعلم الرجال تنبع من كونه الآلية الوحيدة التي تمنح الفقيه "الوثوق الصدوري" أو "الاطمئنان النوعي" بصحة النسبة، وبدونه يتعطل استنباط الأحكام الشرعية أو يقع في دائرة التخرص والعمل بالظنون غير المعتبرة، مما يخل بالبناء التشريعي للأمة[٤].

علاوة على ذلك، فإن ضرورة علم الرجال تزداد أهمية عند تعارض الروايات؛ إذ يمثل "المرجح السندي" أحد أهم الحلول في باب التعادل والترجيح. فمن خلال سبر أحوال الرواة من حيث الضبط والصدق والجهة المذهبية، يستطيع الباحث ترجيح رواية على أخرى بناءً على معايير موضوعية بعيدة عن الاستحسان الشخصي. ومن هنا، لا يمكن اعتبار هذا العلم ترفاً زائداً، بل هو "العين الباصرة" للمجتهد في ظلمات الروايات المتعارضة والمضطربة، والضامن لعدم تسرب العقائد المنحرفة التي قد تُدث في ثوب الأحاديث المنسوبة كذباً لمدرسة أهل البيت (ع) [٥].

تتجلى فلسفة الحاجة لعلم الرجال في الفكر السني بوصفه "أداة التمحيص" الأساسية لحماية الشريعة من التحريف، حيث ارتبط هذا العلم بمبدأ "الإسناد من الدين". ويرى علماء السنة أن ضرورة هذا العلم تنبع من كون الحديث النبوي هو المصدر الثاني للتشريع، وبما أن الرواة بشر يعتريهم الخطأ والنسيان أو الهوى، فقد صار لزاماً فحص أحوالهم صيانةً للدين من الكذب والدس. وقد اعتبروا أن البحث في رجال الحديث ليس غيبة محرمة، بل هو "نصيحة للمسلمين" وواجب شرعي لإحقاق الحق وإبطال الباطل في منسوبات النص، وبدونه لا يمكن التمييز بين الصحيح والسقيم، مما يؤدي إلى اختلاط الوحي بكلام البشر [٦].

ويؤكد المنهج السني أن فلسفة هذا العلم تقوم على "التوثيق التاريخي الصارم" الذي لا يقبل الخبر إلا من عدل ضابط، وذلك لقطع الطريق على أصحاب البدع والميول السياسية الذين حاولوا وضع الأحاديث لنصرة مذاهبهم. فالحاجة لعلم الرجال هي حاجة "وجودية" للسنة النبوية؛ لأن الثقة بالمنقول تتوقف على الثقة بالناقل. وقد برز هذا بوضوح في قول ابن سيرين الشهير: "إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم"، مما جعل من نقد الرجال ركيزة لحفظ بيضة الإسلام وضمان استمرار نقاء المصدر المعرفي الأول بعد القرآن الكريم [٧].

ويتضح لنا أن الاتفاق بين المدرستين (الإمامية والسنية) على ضرورة علم الرجال يعكس وعياً أصيلاً بخطر الانقطاع المعرفي، مما جعل من نقد الراوي ضمانةً كبرى لحفظ قدسية النص وتشخيص الحجة الشرعية بعيداً عن أهواء الوضع والتدليس. وبذلك يمثل هذا العلم "العقل النقدي" للإسلام الذي حوّل الرواية من مجرد نقل شفاهي إلى منظومة توثيقية تخضع لأعلى معايير التمحيص العلمي.

١١.٢.آليات الجرح والتعديل (بين النقد السندي والقرائن الحالية)

لم تكن نشأة علم الرجال عند الإمامية استجابةً لترفٍ فكري، بل كانت ضرورةً أملتها الظروف التاريخية المعقدة التي أحاطت بعصر الغيبة وما تلاه؛ حيث واجهت الطائفة تحدي الانقطاع عن المعصوم (ع)، مما استوجب بناء منظومة نقدية قادرة على استرداد "اليقين" من بين ثنايا

المنقولات. إن الحاجة هنا تكمن في سد الثغرة المعرفية التي أحدثها غياب الحس المباشر بالمعصوم، فصار علم الرجال هو "الواسطة البرهانية" التي تربط الفقيه بصدق المصدر، وتمنع من تحويل الدين إلى موروث تاريخي خاضع للتأويلات الشخصية دون ضابطة سندية متينة[٨].

كما تبرز الضرورة المنهجية لهذا العلم في مواجهة ظاهرة "الدس في الأصول والكتب" التي نشطت في عصور متقدمة؛ حيث عمد بعض الغلاة والوضاعين إلى إقحام أحاديث في كتب أصحاب الأئمة الأجلاء. ومن هنا كان علم الرجال هو الأداة الكاشفة عن "هوية الكتاب" و"طريق المصنف"، إذ لا يكفي مجرد العثور على رواية في كتاب قديم للحكم بصحتها، بل لا بد من تتبع سلسلة الإجازات ومعرفة أحوال الرواة الذين نقلوا هذا الكتاب جيلاً بعد جيل. إن هذا التدقيق هو الذي حفظ للشيعة استقلالهم المعرفي وحمى أصولهم الحديثية من الذوبان في مرويات الفرق المنحرفة[٩].

وفي سياق متصل، ترتبط فلسفة الحاجة لعلم الرجال بمبدأ "المسؤولية الشرعية" في نقل الدين؛ فالمحدث والفقيه مؤتمنان على تبليغ مرادات الشارع، والتبليغ عن غير ثقة يعد تفريطاً في الأمانة وإضلالاً للمكلفين. لذا، فإن البحث في أحوال الرواة هو في حقيقته بحث عن "براءة الذمة" أمام الله تعالى. وبناءً على ذلك، يصبح علم الرجال جزءاً لا يتجزأ من "علم الأصول" في جانبه التطبيقي، إذ لا قيمة لكبرى (حجية خبر الواحد) ما لم يتم تشخيص صغراها (وثاقة الراوي) عبر آليات هذا العلم العريق[١٠].

-المرتكز الثالث فيتعلق بآليات "الاستدلال الاستقرائي" في التوثيقات العامة:

والتي تُعد رداً حاسماً على من يتهم العلم بالجمود. لقد وضع علماء الرجال قواعد كلية تمكن الباحث من توثيق الراوي حتى لو لم يرد فيه نص خاص، وذلك من خلال قرائن مثل "رواية الأجلاء" أو "وقوعه في أسانيد كامل الزيارات" (بناءً على مبانٍ معينة) أو كونه من "أصحاب الإجماع". هذه القواعد ليست مجرد افتراضات، بل هي نتاج تتبع استقرائي لمرويات هؤلاء الرجال ومقارنتها بالأصول الثابتة، مما يثبت أن علم الرجال الشيعي يمتلك مرونة منهجية عالية قادرة على التعامل مع النقص المعلوماتي بأسلوب علمي رصين بعيد عن العشوائية[١١].

يتجلى أحد أهم المرتكزات المنهجية في علم الرجال الشيعي في مفهوم "الطبقات" وتراكم الخبرة النقدية عبر الزمن، وهو ما يدفع التهمة القائلة بأن هذا العلم يفتقر إلى السند المتصل في التقييم. إن الرجاليين الشيعة اعتمدوا منهجية "الفهارس" التي كانت بمثابة سجلات ببليوجرافية دقيقة لا تكتفي بذكر أسماء الرواة، بل تسجل أسماء كتبهم وطرق وصول تلك الكتب إلى المصنفين المتأخرين. هذا الربط بين "الراوي" و"كتابه" (الأصل) جعل من نقد الرجال عملية موضوعية

تعتمد على فحص المادة العلمية المروية، فإذا وجدوا اضطراباً في المتون أو تهافتاً في النقل، حكموا على الراوي بالضعف أو الغلو، مما يعني أن الحكم الرجالي هو نتيجة تحليل نقدي للمحتوى وليس مجرد انطباع شخصي(١٢).

كما تبرز "القرائن الداخلية والخارجية" كأداة منهجية رصينة تُبطل دعوى السطحية؛ حيث لم يتوقف علماء الرجال عند مجرد قول "ثقة" أو "ضعيف"، بل وضعوا موازين دقيقة لحل التعارض بين الأقوال الرجالية. فعند تعارض جرح وتعديل في راوٍ واحد، لا يصار إلى التساقط العشوائي، بل يتم فحص "وجه الضبط" و"الأقدمية الزمانية" و"قوة السند إلى المخبر"، وهذا الانضباط في معالجة التعارض يكشف عن بنية رياضية ومنطقية تحكم هذا العلم. إن الانتقاد الذي يرى في هذه الاختلافات دليلاً على عدم جدوى العلم، يغفل أن هذه الممارسة هي قمة "الأمانة العلمية" التي ترفض فرض رأي واحد وتسمح للاجتهاد المبني على الدليل بالبروز(١٣).

علاوة على ذلك، يرتكز العلم على "نظام الفحص المقارن" (عَرْض الأحاديث)، وهي عملية منهجية يتم فيها مقارنة مرويات الراوي المشكوك فيه بمرويات الثقات الأثبات الذين لا يرقى إليهم الشك. فإذا وافقهم في الأصول العامة ولم يأتِ بالمنكرات، اعتُبر ذلك قرينة على ضبطه واستقامته. هذا المنهج الاستقرائي يثبت أن علم الرجال الشيعي لم يكن منغلقاً على "النص الرجالي" فحسب، بل كان منفتحاً على "النص الحديثي" لاستنتاج وثاقة الرواة، وهو ما ينسف ادعاء الانتقادات غير المنصفة بأن التوثيقات مجرد تقليد للمتقدمين، بل هي عملية استنباطية معقدة تشترك فيها عدة علوم(١٤).

تعتمد آليات الجرح والتعديل عند الإمامية على منظومة استدلالية متكاملة تتجاوز مجرد قبول الشهادة الإخبارية إلى تحليل القرائن التاريخية والموضوعية المحيطة بالراوي. إن "الجرح" ليس مجرد طعن شخصي، بل هو تقييم علمي لمدى انضباط الراوي وعدالته، بينما يمثل "التعديل" إثباتاً للأهلية المعرفية والشرعية لنقل النص. وتنقسم هذه الآليات إلى طرق مباشرة تعتمد على نص المعصوم (ع) أو نص أحد الأعلام الرجاليين المتقدمين، وطرق غير مباشرة تعتمد على الاستقراء والتتبع التاريخي لمرويات الراوي ومشايخه وتلاميذه(١٥).

وتبرز في هذا السياق أهمية "النقد السندي" الذي لا يتوقف عند اتصال السلسلة فحسب، بل يمتد لفحص "الضبط"؛ وهو قدرة الراوي على صيانة النص من التحريف والزيادة والنقصان. وقد طور الرجاليون الإماميون أدوات دقيقة للتمييز بين الخطأ العفوي وبين التعمد في الكذب، من خلال مقارنة مرويات الراوي بمرويات الثقات الأثبات، وهو ما يُعرف بـ "عرض الحديث". هذه الآلية النقدية تمنح الباحث قدرة على اكتشاف "العلل" الخفية في الأسانيد التي قد تبدو في ظاهرها

صحيحة، مما يجعل من عملية الجرح والتعديل عملية "مختبرية" تفحص جوهر الرواية لا شكلها فقط[١٦].

علاوة على ذلك، لا ينعزل النقد الرجالي عن "القرائن الحالية" والمحيطة بالرواية، مثل شهرة الكتاب الذي نقل منه الراوي، أو عمل الأصحاب بمضمون روايته، وهو ما يُصطلح عليه بـ "الجابرية والكاسرية". إن هذه الآلية تمنح المنهج الرجالي مرونة عالية؛ حيث يمكن للقرائن الخارجية أن تعزز وثاقة الراوي الذي لم يرد فيه نص صريح، أو تضعف الرواية التي نقلها ثقة إذا خالفت المسلّمات أو قامت قرينة على وقوع الوهم فيها. وبذلك، تكتمل حلقة النقد بين "سند" يمحصه علم الرجال، و"متن" تعضده القرائن، لتشكل في النهاية رؤية اجتهادية متماسكة[١٧].

تعتمد المدرسة السنية في آليات الجرح والتعديل على موازنة دقيقة بين "العدالة" (الوازع الديني) و"الضبط" (الأهلية العلمية)، معتبرة أن مجرد الصدق لا يكفي لقبول الرواية ما لم يقترن بالتيقظ والحفظ. ويمتد النقد لديهم من فحص اتصال السند إلى تحليل "القرائن الحالية" التي تحيط بالراوي، مثل مسبار المقارنة بين مروياته ومرويات الأثبات، وهو ما يُعرف بـ "الاعتبار"، للكشف عن الأوهام الخفية والشذوذ في المتون. إن هذه المنظومة النقدية الصارمة تهدف إلى تجريد النص من أي شائبة بشرية قد تطرأ على النقل، محولةً النقد الرجالي من مجرد وصف للأشخاص إلى علم تحليلي متكامل يفحص جوهر الخبر وسياقه التاريخي[١٨].

نُستنتج مما سبق أن آليات النقد عند الفريقين تلتقي في "الغاية الوقائية"، وإن اختلفت في بعض التفاصيل المسلكية؛ فالجرح والتعديل ليس مجرد حُكم أخلاقي، بل هو "منهج استقصائي" يزاوج بين وثاقة الناقل وسلامة المنقول لضمان اليقين بالصدور.

١.١.٣.المرتكزات العلمية والآليات النقدية في تمييز التراث الرجالي

أولاً: الارتكاز على الأصول الرجالية المتقدمة ونفي صفة الحدسية:

ينطلق هذا المرتكز من حقيقة أن التوثيقات والجروح الموجودة في الكتب الأربعة الرجالية الأساسية ليست مجرد آراء شخصية وليدة عصرها، بل هي انعكاس لمدونات وسجلات عاصرت الرواة والأئمة. فالمصنفون كالأقدمين مثل النجاشي والشيخ الطوسي كانوا يعتمدون على "كتب الرجال" التي صنفها المعاصرون للرواة، مما يجعل شهادتهم في حق الراوي شهادة "حسية" مستندة إلى أصول مكتوبة ضاعت أعيانها وبقيت مضامينها في الكتب المتأخرة. إن هذا الاتصال الوثائقي يبطل الانتقاد القائل بأن علم الرجال الشيعي يعتمد على "الحدس" أو التخمين، إذ إن وجود الفهارس والكتب الرجالية المبكرة مثل كتاب "ابن عقدة" و"العقيقي" كان هو المصدر الأساس للتوثيقات المتأخرة[١٩].

ثانياً: معيارية الوثاقة المخبرية وتفكيك الانحياز المذهبي:

يرتكز العلم في أحد أهم جوانبه على الفصل المنهجي بين "سلامة المعتقد" وبين "الأمانة في النقل"، وهو رد حاسم على من يتهم علم الرجال الشيعي بالسطحية أو التعصب الطائفي. فالممارسة الرجالية عند الإمامية تقبل رواية "الثقة" حتى وإن كان مخالفاً في المذهب، طالما ثبت صدقه في اللهجة وتحرزه عن الكذب، وهذا ما يفسر وجود رواة من الواقفة والفطحية والعامة في أسانيد الكتب المعتبرة. إن هذا الانفتاح المنهجي يؤكد أن الهدف الأسمى كان الوصول إلى "الصدق" وليس مجرد التزكية المذهبية، مما يضفي صبغة علمية موضوعية على أحكام الرجاليين تتجاوز الانطباعات الشخصية(٢٠).

ثالثاً: القواعد الكلية والاستدلال الاستقرائي في التوثيقات العامة:

يعتمد المنهج الرجالي الشيعي على "التوثيقات العامة" كأداة مرنة لسد الفجوات التاريخية، وهي قواعد لم توضع اعتباطاً بل نتجت عن تتبع استقرائي طويل. فعندما يحكم العلماء بوثاقة "مشايخ الثقات" أو "من لا يروون إلا عن ثقة"، فإن ذلك يستند إلى فحص مئات الأسانيد والتأكد من انضباط مسلك هؤلاء الرواة في اختيار مصادرهم. هذا الاستدلال الاستقرائي يثبت أن علم الرجال الشيعي يمتلك "عقلاً نظامياً" قادراً على صياغة قوانين عامة من جزيئات مبعثرة، وهو ما يدحض دعاوى عدم الانضباط أو العشوائية في التقييم الرجالي(٢١).

رابعاً: الترابط بين نقد السند وتحليل المتن (نظام الفحص المقارن):

من المرتكزات الجوهرية التي تغفلها الانتقادات غير المنصفة هي آلية "عرض الحديث" أو النقد المقارن، حيث لم يكن الرجاليون يعتمدون فقط على ما قيل في الراوي، بل كانوا يزنون رواياته بميزان الأصول الثابتة. فإذا تفرد الراوي بما يخالف الضرورات أو اشتهر بنقل "المنكرات" التي لا تشبه أحاديث الأثبات، وُصف بالضعف أو الغلو. هذا الربط بين شخصية الراوي (السند) ونوعية مروياته (المتن) يكشف عن عمق الممارسة النقدية التي لا تكتفي بالظاهر، بل تغوص في المحتوى المعرفي لتقييم مصداقية المصدر(٢٢).

خامساً: نظام الفهارس والطرق كضمانة للاتصال الوثائقي:

يعتمد علم الرجال عند الشيعة على مرتكز "المشيخة والفهرسة"، وهو نظام لا يكتفي بترجمة الراوي، بل يضع "طريقاً" (سلسلة سندية) تصل المصنف المتأخر بصاحب الكتاب أو الأصل في العصور المتقدمة. هذا النظام يمثل رداً منهجياً حاسماً على من يدعي وجود انقطاع بين كتب الجرح والتعديل وبين عصر الرواة، فكل توثيق في "رجال النجاشي" أو "فهرست الطوسي" هو جزء من منظومة سندية متصلة، حيث كان الرجالي يوثق الراوي وكتابه بناءً على إجازات وطرق

مسندة تضمن وصول المادة العلمية بلا تحريف. إن هذا الربط بين "الترجمة" و"السند إلى الكتاب" يمنح الوثاقة الرجالية قيمة تاريخية مضافة تتجاوز مجرد النقل الشفهي[٢٣].

سادساً- التخصص في طبقات الرواة والتمييز بين "المشتركات" :

من المرتكزات الدقيقة التي تبرهن على عمق هذا العلم هو اهتمام الرجاليين بـ "علم الطبقات" وتفكيك "الرواة المشتركين" (الأسماء المتشابهة). لقد وضع العلماء قواعد صارمة لتمييز الراوي الثقة من الضعيف عند اتحاد الاسم، وذلك عبر تتبع "الراوي والمروي عنه" واللحاظ الزمني لكل طبقة، مما يمنع وقوع الخلط الذي قد يؤدي إلى تضعيف الثقة أو توثيق الضعيف. هذا النوع من التدقيق المعقد ينفي تهمة "السطحية" أو "الاستعجال في الحكم"، ويظهر أن العملية الرجالية هي عملية جراحية دقيقة في تاريخ الرجال لا تعتمد على الظواهر السطحية للأسماء، بل على القرائن الحافة بكل شخصية[٢٤].

سابعاً- دور "القرائن الخارجية":

في تعزيز الوثاقة الرجالية لا يكتفي المنهج الرجالي الشيعي بالشهادة القولية (قال فلان: ثقة)، بل يرتكز على "تراكم القرائن" التي تفيد الاطمئنان بصدق الراوي، مثل كونه وكيلاً للإمام، أو ترحم أحد الأئمة عليه، أو كونه من أصحاب الكتب المشهورة التي عُرضت على المعصوم وأقرها. هذه القرائن ليست مجرد زينة تاريخية، بل هي "معطيات موضوعية" تُستخدم في ميزان الجرح والتعديل لترجيح كفة الراوي عند فقدان النص الصريح في توثيقه. إن هذا الاعتماد على السياق التاريخي والاجتماعي للراوي يثبت أن علم الرجال الشيعي هو علم "متعدد الأبعاد" يستنطق التاريخ والواقع ولا يحصر نفسه في قوالب لفظية جامدة[٢٥].

ثامناً: التفريق بين "الضعف في الحديث" و"الضعف في الشخص":

يمتاز المنهج الرجالي بمرتكز نقدي متطور يفرق بين ضعف الراوي في نفسه (كذبه أو فسقه) وبين ضعفه في ضبطه للحديث (سوء الحفظ أو كثرة الغلط). هذا التمييز يسمح للفقيه بالتعامل مع مرويات الراوي بمرونة؛ فقد يُضعف الراوي في "روايات معينة" أو في "فترة زمنية محددة" (مثل حال الاختلاط) مع بقاء أصل وثاقته، أو العكس. هذا التفصيل الدقيق يكسر حدة الأحكام المطلقة التي يرمي بها المنقدون هذا العلم، ويؤكد وجود "تشريح نقدي" متكامل يتعامل مع كل حالة حديثية بخصوصيتها الزمانية والموضوعية[٢٦].

وتقوم المرتكزات العلمية لتمييز التراث الرجالي على بنية استدلالية رصينة تتجاوز مجرد "التقليد" لأقوال المتقدمين إلى "التحقيق" في مناشئ تلك الأقوال؛ فالتوثيق ليس مجرد إخبار عابر، بل هو نتيجة فحص "شبكي" يربط بين طبقة الراوي ومروياته ومشايخه. إن هذه الآليات تضمن نفي

"الحدسية" عن أحكام الرجاليين، وتحولها إلى "شهادات حسية" مستندة إلى أصول ومدونات كانت حاضرة وقت التدوين، مما يمنح التراث الرجالي صبغة العلمية والمنطقية في مواجهة دعاوى الاضطراب أو العشوائية[٢٧].

وفي المنظور السني، ترتكز الآليات النقدية على "سبر المرويات" كمعيار أساسي للحكم على الرجال؛ فالمرتكز العلمي هنا هو "المقارنة" (أو ما يسمى بالاعتبار). فإذا وافق الراوي الثقات في حديثهم عُدَّ ضابطاً، وإذا خالفهم عُدَّ ضعيفاً أو شاذّاً. إن هذا النظام النقدي لا يكتفي بظاهر العدالة، بل يغوص في "علل الحديث" الخفية، مما يجعل علم الرجال ميزاناً دقيقاً يفرق بين الحفظ والوهم، وبين الصدق والتدليس، لضمان أعلى درجات الاتصال الوثائقي[٢٨].

ونستنتج أن المرتكزات العلمية لدى المدرستين تشترك في تحويل "النقد" من انطباع شخصي إلى "منهج استقرائي" صارم؛ فكلاهما يعتمد على تراكم القرائن (سواء كانت سندية أو متن أو تاريخية) للوصول إلى الوثوق النوعي بصدور النص، وهو ما يثبت نضج العقل الإسلامي في التعامل مع الوثيقة التاريخية.

٢.نقد الانتقادات الموجهة للتراث الرجالي والرد على إشكالية التأخر الزمني

بعد أن تم تأصيل المرتكزات المنهجية لعلم الرجال الإمامي في المبحث الأول، وبيان عمقه المعرفي كأداة نقدية رصينة، يكرس هذا المبحث مساحته لفحص وتحليل جملة من الاعتراضات التي وُجهت لهذا العلم، والتي غالباً ما تنطلق من رؤية تجزيئية تفتقر إلى الاستقراء الكامل للمنظومة الحديثية. إن الهدف الجوهري هنا ليس مجرد "الدفاع" الانفعالي، بل هو "النقد العلمي" لتلك الإشكالات، وفي مقدمتها إشكالية "التأخر الزمني" التي يحاول البعض من خلالها إسقاط حجية التوثيقات المتقدمة بدعوى انقطاع الحس.

سينصب التركيز في هذا المبحث على تفكيك هذه الدعاوى عبر مسارين متكاملين؛ الأول: مسار نظري نقدي يعيد الاعتبار لنظام "الفهارس والوثائق" التي استند إليها المرجّلون الأوائل، ويفند دعاوى الانسداد المعرفي. والثاني: مسار تطبيقي عملي يبحث في الثمرة الواقعية لهذا العلم، من خلال استعراض أثره الحاسم في عملية استنباط الحكم الشرعي، وصولاً إلى استشراف الآفاق المعاصرة لتطوير المنهج الرجالي بما يتلاءم مع التقنيات البحثية الحديثة. إن هذا المبحث يمثل الجانب الديناميكي في البحث، حيث ينتقل من النظرية إلى التطبيق، ومن التأسيس إلى المعالجة النقدية.

١.٢. الرد على إشكالية التأخر الزمني ودعاوى الانسداد

يواجه علم الرجال تحدياً إبستمولوجياً (معرفياً) يتمثل في التشكيك بمدى قدرة المتأخرين على إحراز وثاقة الرواة الذين عاصروا الأئمة (ع)، حيث يستند هذا الإشكال إلى وجود فاصل زمني يصل لعدة قرون بين الموثِّق (كالشيخ الطوسي أو النجاشي) وبين الموثَّق (الراوي). يزعم أصحاب هذا الاتجاه أن شهادات الرجاليين هي شهادات "حدسية" مبنية على الاستنتاج والظن، وليست "حسية" مبنية على المشاهدة أو السماع المباشر، مما يفتح الباب أمام دعوى "الانسداد المعرفي" في الوصول إلى أحوال الرواة[٢٩].

يهدف هذا المطلب إلى معالجة هذه الثغرة الافتراضية عبر إثبات أن النقد الرجالي لم ينطلق من فراغ زمني، بل اعتمد على "نظام توثيقي" متصل حافظ على المعلومة عبر وسائط الفهارس والأصول المفقودة. وسنقوم من خلال الفرعين القادمين بتفكيك هذه الإشكالية عبر مسارين: الأول يتمثل في إثبات حِسّية الشهادات الرجالية استناداً إلى القرائن والوثائق المكتوبة، والثاني يتمثل في نفي دعوى الانسداد من خلال إبراز قدرة المنهج الاستقرائي على تحصيل الاطمئنان بالوثاقة حتى مع وجود الفاصل الزمني.

١.١.٢. تفنيد إشكالية الفاصل الزمني بين المرجِّل والراوي تعد إشكالية "التأخر الزمني"

من أبرز الاعتراضات التي تُثار بوجه المصادر الرجالية الأولية (كالنجاشي والطوسي)، حيث يدعي البعض أن الفاصل الزمني بين هؤلاء الأعلام وبين الرواة في عصر الأئمة (ع) يجعل شهاداتهم "حدسية" وليست "حسية". والحقيقة أن هذا الاعتراض يغفل نظام "الفهارس والطرق" الذي كان سائداً، فالرجاليون المتقدمون لم يعتمدوا على التخمين، بل على أصول ومصنفات رجالية وسيرة متصلة كانت موجودة في خزائن الكتب واعتمدوا عليها في توثيقاتهم، مما ينقل شهاداتهم من دائرة الظن إلى دائرة الإخبار المستند إلى وثائق حسية مفقودة لدينا اليوم وموجودة لديهم حينذاك.

إن دعوى "حدسية" توثيقات الأقدمين تتهافت أمام الحقيقة التاريخية التي تثبت وجود منظومة تدوين رجالي مبكرة ضاعت أصولها وبقيت خلاصاتها في كتب النجاشي والطوسي. فالرجالي المتقدم حين يوثق راوياً من أصحاب الصادق (ع)، فإنه لا ينطلق من فراغ زمني، بل يستند إلى "كتب الرجال" التي صُنفت في عصر الأئمة أو قريباً منه، مثل كتب ابن عقدة، وابن فضال، والعياشي. إن هذه الكتب كانت تمثل "شهادات حسية" معاصرة للرواة، وما قام به النجاشي والطوسي هو عملية "نقل للأخبار" من تلك الأصول المعتمدة، مما يجعل شهادتهم إخباراً عن حِسّ (أي اعتماداً على وثيقة مكتوبة) لا استنتاجاً عن حدس وتخمين[٣٠].

علاوة على ذلك، يبرز نظام "الإجازات والوجادة" كضمانة منهجية لسد الفجوة الزمنية؛ فقد كان من دأب المحدثين والرجاليين عدم إيداع أي معلومة في كتبهم ما لم تكن لها "طرق" متصلة إلى مؤلفيها الأصليين. إن تدقيق النظر في "فهرست" الشيخ الطوسي يظهر بوضوح أنه يمتلك طرقاً وأسانيد تصل إلى كل كتاب أو أصل ينقل عنه، وهذا يعني أن وثاقة الراوي ليست مجرد رأي شخصي للشيخ، بل هي "رواية" مسندة وصلت إليه عبر سلسلة من الثقات والمشايخ. وبذلك، يتحول الفاصل الزمني من عائق معرفي إلى مجرد وسيط ناقل للمعلومة الوثائقية المحققة[٣١].

كما يجب الالتفات إلى أن "العدالة والوثاقة" من الأمور التي تشيع وتستفيض في الأوساط العلمية، والرجالي المتقدم حين يسجل توثيقاً لراوي معين، فإنه ينقل "الشهرة العلمية" المستقرة عند أصحاب الحديث والفقهاء الذين عاصروا ذلك الراوي. إن هذه الشهرة تعد من أقوى القرائن الحسية؛ لأنها تعتمد على "التسامع" المستفيض الذي يورث العلم القطعي، وهو منهج متعارف عليه في إثبات النسب والعدالة والاجتهاد في كافة العلوم الإسلامية. لذا، فإن محاولة تجريد التوثيقات المتقدمة من صبغتها الحسية تعد قراءة قاصرة لا تستوعب آليات الحفظ والنقل في التراث الإمامي[٣٢].

تُعد إشكالية "التأخر الزمني" من الثغرات التي حاول البعض الولوج منها للتشكيك في قيمة التوثيق، إلا أن المنهج العلمي الرصين يثبت أن الحُكم على الراوي ليس وليد لحظة التدوين المتأخرة، بل هو استصحاب لشهادات المعاصرين التي نُقلت عبر "الأسانيد" و"الفهارس". وفي الفكر السني، تمت معالجة هذا الفاصل عبر "نقد النقد"؛ حيث اعتمد المتأخرون (كابن حجر والذهبي) على قواعد "الاستقراء" لمرويات الراوي ومقارنتها بمرويات الثقات الأثبات، مما يجعل المسافة الزمنية وسيطاً ناقلاً للمعلومة وليس عائقاً دونها، خاصة مع توفر "الكتب الأصول" التي صُنفت في عصور الرواية الأولى[٣٣].

٢.١.٢. مراجعة دعاوى "الانسداد المعرفي" في توثيق الرواة

يرى أصحاب هذا الإشكال أن الطريق لمعرفة أحوال الرواة قد انقطع بضياع الكثير من القرائن التاريخية. والرد على ذلك يتمثل في "المنهج الاستقرائي"؛ حيث استطاع علماء الرجال عبر تتبع طبقات الرواة، وتحليل "المشتركات"، ودراسة "التوثيقات العامة" (مثل أصحاب الإجماع)، أن يبنوا جسراً معرفياً يكسر حالة الانسداد. إن العلم بالوثاقة لا ينحصر في النص المباشر، بل يتم عبر تراكم القرائن التي تفيد الاطمئنان، وهو منهج علمي معتبر في كافة العلوم التاريخية والحديثية[٣٤].

إن القول بـ "الانسداد المعرفي" في علم الرجال يرتكز على مغالطة مفادها أن العلم بالوثاقة ينحصر في "النص المباشر" (أي أن يقول الرجالي: فلان ثقة)، وفي حال غياب هذا النص نصبح أمام طريق مسدود. والواقع المنهجي يفند ذلك عبر ما يسمى "تراكم القرائن الاحتمالية"؛ حيث استطاع الرجاليون عبر الاستقراء الناقص والكامل بناء منظومة "التوثيقات العامة". هذه المنظومة تتيح للباحث إثبات وثاقة مئات الرواة الذين لم يرد في حقهم نص خاص، وذلك من خلال انضوائهم تحت كليات موثقة، مثل كونهم من مشايخ النجاشي، أو ممن روى عنهم "بنو فضال" الذين أُمرنا بالأخذ بما رووا، مما يجعل دائرة المعرفة بالرواة مفتوحة ومستمرة وليست منسدة[٣٥].

علاوة على ذلك، يتم تفكيك دعوى الانسداد من خلال الاعتماد على "المنهج الشبكي" في تحليل الأسانيد؛ فالراوي "المهمل" أو "المجهول" في كتب الرجال يمكن استكشاف حاله من خلال سبر شبكة علاقاته الحديثية. فإذا وجدنا أن الأجلاء من الطائفة (كابن أبي عمير، أو صفوان بن يحيى) يكثرون الرواية عنه ويعتمدون كتبه، فإن هذا يولد "اطمئناناً نوعياً" بوثاقته، نظراً للمبنى المعرفي الذي يقول بأن هؤلاء الأعلام "لا يروون إلا عن ثقة". إن هذا المنهج يحول عملية التوثيق من مجرد "تلقي سلبي" للأقوال إلى "عملية استقصائية" نشطة تعيد بناء الشخصية الرجالية من خلال أثرها العلمي، مما يبطل حجة القائلين بضياع معالم الجرح والتعديل[٣٦].

أخيرًا، إن الانفتاح المعرفي في علم الرجال المعاصر تجلى في استثمار "القرائن الخارجية" و"التحليل المقارن" بين التراث الإمامي وتراث المذاهب الأخرى؛ حيث يساهم توافق الجرح والتعديل في المصادر المختلفة في تعزيز العلم بحال الراوي. إن دعوى الانسداد تتجاهل أن "الخبروية الرجالية" هي ملكة تراكمية لدى المجتهد، تمكنه من استنطق الصمت في النصوص الرجالية، وتحويل "الشك" إلى "حجة" عبر قواعد الجمع والتوفيق والقرائن الحالية والمقالية. وبذلك، يظل علم الرجال علماً "حيوياً" قادراً على توليد المعرفة بالرواة في كل عصر، بعيداً عن الجمود الذي توحي به دعاوى الانسداد[٣٧].

إن الثمرة الحقيقية لنقد الرجال تتجلى في "الأمن التشريعي"؛ إذ لا يمكن بناء حكم فقهي على مقدمة سندية واهية. وفي المنهج السني، يُعد علم الرجال "ميزان القبول والرد"، حيث تفرعت منه قواعد "الترجيح" عند التعارض. فإذا تعارضت روايتان، يُقدم حديث "الأحفظ" و"الأضبط" بناءً على معطيات علم الرجال. وبذلك، فإن نقد السند هو الذي يمنح الفقيه الجرأة على الفتوى، ويصون الشريعة من تسلل الأحاديث المنكرة التي قد تغير وجه الحكم الشرعي في العبادات أو المعاملات[٣٨].

ونخلص إلى أن الاعتماد على علم الرجال لدى المدرستين (الإمامية والسنية) لم يكن ترفاً فكرياً، بل ضرورة لحماية بيضة الإسلام؛ فالاتفاق على "وثاقة الناقل" كشرط لـ "حجية المنقول" هو القاعدة الذهبية التي حفظت التراث الحديثي من الضياع والتحريف رغم تعاقب القرون والمسافات الزمنية.

٢.٢. الأثر الاستنباطي لعلم الرجال والآفاق المعاصرة لتطوير المنهج وتفكيك الاعتراضات غير المنصفة حيال المنظومة الرجالية الإمامية

١.٢.٢.الأثر الاستنباطي لعلم الرجال والآفاق المعاصرة لتطوير المنهج

أولاً– انعكاسات نقد السند على استنباط الأحكام الشرعية:

إن الثمرة العملية لعلم الرجال تظهر جلياً في عملية الاستنباط الفقهي؛ فالفقيه لا يمكنه الإفتاء بناءً على رواية ضعيفة السند ما لم تكن محفوفة بقرائن الصحة. يساهم نقد السند في تضييق دائرة التعارض بين الروايات، حيث يُقدم الخبر الصحيح على الخبر الضعيف عند التعادل. وهذا الأثر يتجلى في فقه المعاملات والعبادات على حد سواء، مما يجعل علم الرجال ركيزة أساسية في صيانة الفتوى من الاعتماد على الأحاديث الموضوعة أو الشاذة[٣٩].

يمتد أثر نقد السند ليشمل صياغة "الهيكلية التراتبية" للأدلة؛ فالفقيه لا ينظر إلى الرواية ككيان معزول، بل كجزء من منظومة استدلالية. ومن هنا، تبرز أهمية علم الرجال في "تحقيق صغريات الحجية"؛ إذ إن كبرى "حجية خبر الواحد الثقة" تظل معطلة ما لم يقم علم الرجال بتشخيص مصاديق "الثقة". إن هذا الدور المحوري يساهم في تقليص مساحة "الاحتياط الوجوبي" لصالح "الفتوى الصريحة"، فكلما زاد الوثوق السندي عبر آليات النقد، تمكن الفقيه من الجزم بالحكم الشرعي ونسبته إلى الشارع بيقين تعبدي[٤٠].

كما يظهر الأثر الجلي لنقد السند في "تحجيم الروايات الشاذة" التي قد تصادم محكمات الكتاب والسنة القطعية. فمن خلال البحث الرجالي، يكتشف المجتهد مواطن "الاضطراب" في النقل أو "تفرد" رواة عُرفوا بسوء الضبط، مما يحمي الفقه من تبني آراء غريبة لا تنسجم مع روح التشريع. وبذلك، يتحول علم الرجال من مجرد أداة فحص سندي إلى "صمام أمان" يضمن نقاء المادة الخام التي تقوم عليها عملية الاستنباط، ويحول دون بناء "أحكام كلية" على أسس "واهية" أو "مدسوسة"[٤١].

اما في الفكر السني، يبرز الأثر الاستنباطي لعلم الرجال من خلال قاعدة "قبول خبر الواحد العدل"؛ حيث يُعد نقد الرجال شرطاً أساسياً لثبوت "السنة" التي تخصص العام من القرآن أو تقيد مطلقه. ويرى علماء الأصول والحديث أن الخلل في ضبط الراوي أو عدالته يسقط الاستدلال

بالرواية في الأحكام، لأن "بناء الأحكام على الظنون الواهية مفسدة للدين". وبناءً عليه، فإن نقد السند هو الذي يمنح الفتوى "القوة الإلزامية" ويجعلها مستندة إلى أصل قطعي الصدور عن المعصوم (ص)، مما يحقق الأمن التشريعي ويمنع القول على الله بغير علم[٤٢].

ثانياً- الرؤى المعاصرة لتطوير المنهج الرجالي (المنهج الشبكي):

تتجه الدراسات الرجالية المعاصرة نحو ما يُعرف بـ "المنهج الشبكي" أو "حساب الاحتمالات" في التوثيق، وهو منهج لا يكتفي بالنظر إلى الراوي كفرد مستقل، بل يدرسه ضمن شبكة علاقاته (مشايخه، تلاميذه، مدرسته الحديثية). هذا التطوير يهدف إلى الانتقال من "التوثيق الفردي" إلى "التوثيق المنظومي"، مما يرفع من مستوى الدقة العلمية ويقلل من نسبة الخطأ في تقييم المرويات، ويفتح آفاقاً جديدة للتعامل مع الرواة المهملين أو المجهولين عبر قرائن الاتصال والطبقة[٤٣].

إن الانتقال إلى "المنهج الشبكي" يمثل ثورة معرفية في التعاطي مع التراث الحديثي، حيث يتجاوز القراءة المسطحة لـ "نص التوثيق" إلى "تحليل البيئة الحديثية". هذا المنهج يعتمد على "تراكم الظنون الصغروية" لتوليد قطع موضوعي أو اطمئنان حجة. فبدلاً من التوقف عند كلمة "مجهول"، يقوم المنهج الشبكي بفحص "تلاميذ الراوي"؛ فإذا كان من بينهم "أصحاب الإجماع" أو الأجلاء الذين لا يروون إلا عن ثقة، فإن هذه القرينة -ضمن شبكة من القرائن الأخرى كصحة الكتاب والطبقة- ترفع الراوي من رتبة المجهولية إلى رتبة الاعتبار[٤٤].

علاوة على ذلك، يفتح التطوير المعاصر الباب لاستخدام "المعلوماتية الرقمية" في تحليل "المشتركات" وتحديد هوية الرواة بدقة متناهية عبر خوارزميات تقارن بين الأسانيد المتشابهة. إن هذا "التوثيق المنظومي" يقلل من احتمالات الخطأ الناتجة عن تشابه الأسماء أو سقط الأسانيد، ويقدم رؤية بانورامية عن "المدرسة الحديثية" التي ينتمي إليها الراوي (كالمدرسة الكوفية أو القمية)، مما يساعد في فهم "خلفية الرواية" وظروف صدورها. إن هذا التكامل بين الأصالة الرجالية والتقنيات التحليلية الحديثة يضمن بقاء علم الرجال علماً حيوياً متطوراً يواكب إشكالات العصر ومنهجياته العلمية[٤٥].

وتتجه الدراسات الرجالية المعاصرة نحو ما يُعرف بـ "المنهج الشبكي" أو "حساب الاحتمالات" في التوثيق، وهو منهج لا يكتفي بالنظر إلى الراوي كفرد مستقل، بل يدرسه ضمن شبكة علاقاته (مشايخه، تلاميذه، مدرسته الحديثية). هذا التطوير يهدف إلى الانتقال من "التوثيق الفردي" إلى "التوثيق المنظومي"، مما يرفع من مستوى الدقة العلمية ويقلل من نسبة الخطأ في تقييم

المرويات، ويفتح آفاقاً جديدة للتعامل مع الرواة المهملين أو المجهولين عبر قرائن الاتصال والطبقة، وهو ما يعزز الوثوق بصدور النص في العصر الحديث(٤٦).

نرى مما تقدم أن الأثر الاستنباطي لعلم الرجال يمثل "صمام الأمان" للمنظومة الفقهية برمتها؛ فالاتفاق بين المدارس الإسلامية على أن "نقد الناقل" هو المدخل الوحيد لـ "اعتبار المنقول" يؤكد أن هذا العلم هو المحرك الفعلي لعملية الاجتهاد. إن الانتقال للمناهج الحديثة كـ "المنهج الشبكي" يثبت حيوية هذا العلم وقدرته على تجديد أدواته للحفاظ على نقاء النص الحديثي واستمرار فاعليته في مواجهة التحديات المعرفية المعاصرة.

٣.٢. تفكيك الاعتراضات غير المنصفة حيال المنظومة الرجالية الإمامية

أولاً: تفنيد دعوى الانقطاع الزمني بين الموثِّق والموثَّق تعد تهمة "التأخر الزمني":

من أكثر الانتقادات التي تُردد ضد علم الرجال الشيعي، حيث يزعم المنتقدون أن الفاصل بين الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠هـ) وبين رواة عصر الصادقين (ع) يصل إلى قرنين، مما يجعل توثيقاته مرسلة وغير حجة. والرد المنهجي على ذلك يكمن في أن هذا الانتقاد يغفل طبيعة "الشهادة في المكتوب"؛ فالرجاليون المتأخرون لم يعتمدوا على النقل الشفهي، بل كانت بين أيديهم الأصول الرجالية الأوائل (مثل كتب ابن عقدة، وابن فضال، والكشي في أصله الضائع)، والتي كانت تتضمن شهادات المعاصرين. إن هذا النقل هو "حكاية عن حس" وليس اجتهاداً تبرعياً، وبذلك يكون التأخر الزمني شكلياً لا حقيقياً، لأن المادة العلمية مستمدة من كتب كانت شائعة ومنتشرة في ذلك الوقت(٤٧).

ثانياً: الرد على إشكالية الاضطراب المزعوم في الجرح والتعديل:

ينتقد البعض علم الرجال بوجود تعارضات في أقوال الرجاليين حول الراوي الواحد، معتبرين ذلك دليلاً على عدم انضباط العلم. والحقيقة أن هذا الاختلاف ليس اضطراباً، بل هو دليل على "حيوية المنهج النقدي" وأمانة الناقلين. فالمدرسة الرجالية وضعت قواعد محكمة لعلاج هذا التعارض، مثل تقديم "الجرح المفسر" على "التعديل المبهم"، أو تقديم قول "الأثبت والأورع" من الرجاليين. كما أن الاختلاف غالباً ما يرجع إلى تعدد زوايا النظر للراوي (كأن يكون ثقة في النقل لكنه فاسد العقيدة)، وهذا التفصيل في الأحكام يعكس دقة المنهج وليس تهافته، حيث يتم الجمع بين الأقوال وفق قرائن موضوعية تخرج الفقيه من دائرة الحيرة(٤٨).

ثالثاً: دحض فريضة غلبة الطابع العقائدي على الأحكام الرجالية من الانتقادات غير المنصفة:

دعوى أن التوثيق والتضعيف عند الشيعة يتبع الهوى العقائدي، فكل من وافق المذهب فهو ثقة وكل من خالفه فهو ضعيف. ويتم تفنيد هذه الشبهة بالاستقراء الفعلي لكتيبات الرجال، حيث نجد

توثيقاً صريحاً لرجال من "الناصبة" أو "الواقفة" أو "الزيدية" ووصفهم بصدق اللهجة والوثاقة في الحديث، وفي المقابل نجد تضعيفاً لرجال "إمامية" ثبت غلوهم أو كذبهم في النقل. إن المعيار الحاكم كان "الصدق المخبري" وليس "الاستقامة العقائدية" فحسب، مما يثبت أن العلم يمتلك استقلالية موضوعية تجعل منه أداة علمية محايدة في تمييز النص(٤٩).

رابعاً: الرد على التشكيك في جدوى "التوثيقات العامة":

يوجه البعض سهام النقد لقواعد مثل "أصحاب الإجماع" أو "توثيقات مشايخ الثقات"، معتبرين إياها أحكاماً تعميمية تفتقر للدقة. والرد هنا يرتكز على أن هذه القواعد هي "ثمرة استقراء ناقص يشبه التام"؛ فعندما يلاحظ العلماء أن بعض المشايخ (مثل ابن أبي عمير) قد عُرضت أحاديثهم على الأئمة أو استوعبتها الطائفة بالقبول دون نكير، فإنهم يصيغون قاعدة عامة تعكس واقعاً خارجياً. إن هذه القواعد ليست "تسهيلاً عشوائياً"، بل هي "منهج اختصاري" يعتمد على قرائن التحقق الجمعي، وهي موجودة في كافة العلوم العقلية والنقلية، وتعتمد في قوتها على قوة القرينة التي استُخلصت منها القاعدة(٥٠).

خامساً: الرد على شبهة "التساهل" في توثيقات المتأخرين:

يوجه البعض انتقاداً لاذعاً لعلماء الرجال المتأخرين (مثل العلامة الحلي وابن طاووس) بدعوى أنهم أدخلوا "الظن الاجتهادي" في التوثيق وأسسوا لمنهج حديثي جديد (الرباعي: صحيح، حسن، موثق، ضعيف) لم يكن معروفاً عند المتقدمين. والرد على هذا الادعاء يكمن في أن عمل المتأخرين لم يكن انقلاباً على المنهج، بل هو "تنظيم وتدوين" لما كان مبعثراً في الأصول؛ فتقسيم الحديث كان استجابة لضياع القرائن المحتفة بالنص، مما استدعى وضع معايير سندية أكثر صرامة. إن اتهامهم بالتساهل يتنافى مع واقع ممارستهم، حيث نجد أنهم وضعوا شروطاً قاسية لقبول الرواية، وما قاموا به هو مجرد "تقنين" للممارسة الرجالية لتسهيل عملية الاستنباط في العصور اللاحقة(٥١).

سادساً: تفكيك إشكالية "الغلو" وتأثيرها على الأحكام الرجالية من الانتقادات غير المنصفة:

ما يُثار حول تضعيف بعض الرواة بتهمة "الغلو"، حيث يزعم المنتقدون أن هذه التهمة كانت فضفاضة وتخضع للمزاج الشخصي للمقوِّم الرجالي (مثل مدرسة قم القديمة). والحقيقة أن علم الرجال الشيعي امتلك شجاعة "النقد الداخلي" لهذه النقطة بالذات؛ فقام المتأخرون من المحققين بمراجعة جراح "الغلو" وفرقوا بين ما هو "غلو حقيقي" (تأليه أو تفويض) وبين ما هو "علو في الرتبة" خفي على بعض المعاصرين. هذا النقد المزدوج يثبت أن التراث الرجالي يمتلك آلية

تصحيحية ذاتية، ولا يقبل الأحكام الجاهزة حتى من المتقدمين إلا بعد عرضها على الموازين العلمية الصارمة[٥٢].

سابعاً- دحض التشكيك في كتاب "رجال الكشي":

ونظائره ينتقد البعض الاعتماد على كتاب الكشي بدعوى اشتماله على مرويات ضعيفة أو مرسلة في أحوال الرجال. والرد المنهجي على ذلك يوضح أن علماء الرجال لم يتعاملوا مع "رجال الكشي" ككتاب توثيق نهائي، بل ك "مصدر أولي" يخضع للنقد السندي؛ ولهذا قام الشيخ الطوسي بتهذيبه وتخليصه من الزوائد في "اختيار معرفة الرجال". إن وجود الضعاف في مثل هذه الكتب لا يقدح في العلم، بل يؤكد "الأمانة في النقل"، حيث نقل الكشي ما وصل إليه من أخبار، وترك مهمة "الغربلة" للمجتهد الباحث، وهذا يثبت أن علم الرجال الشيعي هو علم "استدلالي" وليس مجرد "تلقي سماعي" للأخبار[٥٣].

ثامناً- الرد على دعوى "إهمال" توثيق الكثير من الرواة (المجاهيل):

يُنتقد علم الرجال الشيعي بوجود عدد كبير من الرواة "المجاهيل" أو "المهملين" في المصادر، مما يوحي بنقص في التغطية التاريخية. والرد على ذلك هو أن "الجهالة" في اصطلاح الرجاليين لا تعني بالضرورة عدم معرفة الشخص، بل قد تعني "عدم النص على توثيقه" في المصادر الواصلة إلينا، وهو نوع من الورع العلمي الذي يرفض إعطاء صك الوثاقة دون دليل قطعي. وعوضاً عن الإهمال، وضع العلماء قواعد "جبر الضعف" وقرائن التوثيق الضمنية لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من المرويات، مما يكشف عن توازن دقيق بين "الاحتياط في الدين" وبين "حفظ التراث من الضياع"[٥٤].

تتعرض المنظومة الرجالية الإمامية لبعض الاعتراضات من مدارس أخرى، تنصب غالباً على "تأخر التدوين" أو "غلبة البعد العقائدي" في التوثيق. وعند تفكيك هذه الاعتراضات بمنطق علمي مقارن، نجد أن المدرسة السنية (غير الشيعية) تؤكد في قواعدها الجوهرية أن "الاختلاف المذهبي" لا يعد مسوغاً لإسقاط وثاقة الراوي أو رد حديثه ما لم يكن كاذباً أو داعية لغلو يمس أصل الشريعة. فالمعيار النقدي الرصين يفرق بين "الديانة الشخصية" للراوي وبين "أمانته في النقل"، وهو ما يُعرف بقاعدة "قبول رواية المبتدع غير الداعية"، مما يثبت أن العدالة والضبط هما الميزان الحقيقي للنقد، وليست المواقف المسبقة[٥٥].

علاوة على ذلك، يتم تفكيك اعتراض "الاضطراب في التوثيق" من خلال استحضار منهج "تعدد الاجتهادات الرجالية" الموجود في كافة المدارس الإسلامية. فالاختلاف في توثيق أو جرح راوٍ معين ليس ضعفاً في العلم، بل هو دليل على "حيوية النقد" ودقة التمحيص. ويرى علماء الجرح

والتعديل أن تباين الأحكام الرجالية يخضع لقواعد "التعادل والترجيح"، حيث يُقدم الجرح المفسّر على التعديل المجمل، مما يجعل المنظومة الرجالية (بما فيها الإمامية) منظومة "برهانية" تعتمد على القرائن والشواهد التاريخية، وليست مجرد أحكام عاطفية أو طائفية، مما يمنحها الشرعية العلمية في سياق التراث الحديثي الشامل(٥٦).

ونرى أن تفكيك هذه الاعتراضات يكشف عن وجود "وحدة منهجية" كبرى في نقد الرجال تتجاوز الانتماءات المذهبية؛ فالمعيار عند المحققين من كافة المدارس هو "صدق اللسان" و"قوة الحفظ". إن محاولات وصم المنظومة الرجالية الإمامية بعدم الإنصاف تتبدد أمام حقائق التداخل والاعتماد المتبادل في تراجم الرواة المشتركين، مما يؤكد أن علم الرجال هو "علم إنساني موضوعي" يهدف إلى غاية سامية وهي حفظ السنة من التحريف.

٣.الأثر الاستنباطي لعلم الرجال والآفاق المعاصرة لتطوير المنهج

أولاً: أثر التقييم الرجالي في فض التعارض بين النصوص الشرعية:

يمثل علم الرجال الأداة الفنية الأولى التي يلجأ إليها الفقيه عند تعارض الروايات؛ ففي حال وجود نصين متعارضين في الحكم الشرعي، تكون "مرجحية الراوي" هي الحسم. المنهج الشيعي لا يكتفي بالترجيح العددي، بل يقدم رواية "الأعدل والأفقه والأصدق" من الرواة، وهذا التطبيق العملي يحول علم الرجال من ترف فكري إلى "ميزان قانوني" يضبط عملية الفتوى. إن الانتقاد الذي يزعم عدم جدوى علم الرجال يتهافت أمام الواقع الفقهي الذي يثبت أن مئات الأحكام تغيرت أو استقرت بناءً على كشف حال راوٍ واحد في السند(٥٧).

ثانياً: دور علم الرجال في تنقية التراث من الغلو والدخيل:

يتجلى الأثر العملي لهذا العلم في كونه "المصفاة" التي حمت العقل الشيعي من تسرب الأفكار الدخيلة أو الأحاديث الموضوعة التي دُست في فترات الصراع السياسي والعقدي. من خلال قواعد الجرح والتعديل، استطاع العلماء عزل مرويات "الكذابين" و"الوضاعين" الذين حاولوا رفع شأن الأئمة إلى مصاف الألوهية أو وضع أحاديث تخدم أجندات خاصة. هذا الدور التطهيري يثبت أن علم الرجال هو صمام أمان "عقدي" قبل أن يكون "فقهياً"، وهو ما يرد على من يتهم التراث الشيعي بالانفتاح غير المنضبط على المرويات(٥٨).

ثالثاً: الانفتاح على "منهج الوثاقة" بدلاً من "منهج التوثيق":

من الآفاق المعاصرة التي طورها المحققون هو الانتقال من البحث عن "توثيق" لاسم الراوي إلى البحث عن "وثاقة" صدور النص عبر "تراكم الاحتمالات" (المنهج الذي توسع فيه السيد محمد باقر الصدر). هذا التطور المنهجي جعل علم الرجال أكثر مرونة؛ حيث لم يعد الفقيه رهينة

كلمة "ثقة" المذكورة في كتب القدماء فقط، بل أصبح قادراً على استنباط صدق الراوي من خلال شبكة معقدة من القرائن العلمية والتاريخية. هذا التحول يرد على الانتقاد القائل بجمود علم الرجال، مؤكداً أنه علم يتطور بآليات الاستقراء الرياضي والمنطقي[٥٩].

رابعاً: الضرورة العلمية لعلم الرجال في ظل المناهج النقدية الحديثة في العصر الراهن:

تبرز أهمية علم الرجال كواجهة للحوار مع المناهج الاستشراقية والنقدية الحديثة التي تشكك في التراث الإسلامي برمته. إن امتلاك الشيعة لهذا النظام السندي المتنبه لطبقات الرواة وأحوالهم يمثل "حجة علمية" قوية تثبت أن النص الديني لم يُنقل عشوائياً. إن الانتقادات غير المنصفة تتناسى أن علم الرجال هو الذي يوفر "البيانات الضخمة" (Big Data) للتاريخ الإسلامي المبكر، مما يسمح بإعادة بناء الأحداث والوقائع بناءً على شهادات موثقة وممحصة[٦٠].

خامساً: منهج "تعويض الأسانيد" كآلية لاستنقاذ التراث من الجهالة:

يعتبر منهج "تعويض الأسانيد" من الابتكارات المنهجية الراقية التي ترد على تهمة ضياع الكثير من الأحاديث بسبب ضعف بعض الرواة. يعتمد هذا المرتكز على فكرة أن الراوي الذي قد يبدو "مجهولاً" أو "ضعيفاً" في سند معين، قد يكون له طريق آخر صحيح وصريح في كتب المشيخة أو الفهارس. إن قدرة علم الرجال على "استبدال السند الضعيف بسند صحيح" لنفس الرواية ونفس الكتاب تعكس عمقاً رياضياً في التعامل مع الشبكات السندية، وتثبت أن العلم لا يتسرع في إسقاط النصوص بمجرد رؤية اسم ضعيف، بل يبحث عن "صحة الصدور" من كافة الوجوه الممكنة[٦١].

سادسا: دور "الجغرافيا الحديثية" في كشف التدليس والوضع من الآفاق التطبيقية التي تبرهن على رصانة هذا العلم:

هو ما يمكن تسميته "بالتوزيع الجغرافي للرواة" (مدرسة الكوفة، مدرسة قم، مدرسة بغداد). لقد استطاع الرجاليون من خلال تتبع رحلات الرواة وأماكن تواجدهم كشف الأحاديث التي يدعي فيها الراوي السماع من شيخ لم يلتقِ به قط أو في مكان لم يزره. هذا الربط بين "الزمن والمكان والحال" يمثل أرقى مستويات النقد التاريخي، وهو ما ينفي تهمة "النقد السطحي"؛ فالعلم هنا يتحول إلى أداة سوسيولوجية وتاريخية تفكك السياق الذي ولد فيه النص لضمان سلامته[٦٢].

سابعا: المنهج "الفهرستي" مقابل المنهج "الرجالي":

الصرف يميز المحققون المعاصرون بين "نقد الراوي" (المنهج الرجالي) وبين "نقد الكتاب" (المنهج الفهرستي)، وهذا التمييز هو رد حاسم على من يقول بأن ضعف راوٍ واحد يسقط الرواية. فإذا ثبت أن "الكتاب" أو "الأصل" الذي نُقل منه الحديث كان مشهوراً ومعتمداً عند

الطائفة (مثل كتاب عبيد الله الحلبي)، فإن ضعف بعض الرواة في الطريق إلى هذا الكتاب لا يضر بصحة محتواه. هذا الفهم العميق لـ "اعتبار الكتب" يمنح التراث الحديثي قوة ثبوتية تتجاوز الأسماء الفردية، ويؤكد أن المنظومة الرجالية الشيعية بنيت على "توثيق المصادر" وليس فقط "توثيق الأشخاص"[٦٣].

ثامنا: أثر "علم الدراية" في توجيه الأحكام الرجالية لا يعمل علم الرجال في معزل عن "علم الدراية" (قواعد قبول الخبر):

إذ يتم توظيف مصطلحات مثل "المضمر"، "المضطرب"، و"المعلل" لفهم طبيعة الخلل في الرواية. إن هذا المرتكز يثبت أن العلم يمتلك "حساً نقدياً للمتن" من خلال السند؛ فكثرة الاضطراب في نقل الراوي لمتن معين تعد قرينة على ضعف ضبطه حتى لو كان صادقاً. هذا التشابك المعرفي يوضح أن الانتقادات التي تتهم العلم بالوقوف عند الأسانيد فقط هي انتقادات غير منصفة تغفل التفاعل المستمر بين السند والمضمون في الممارسة الاستنباطية[٦٤].

تاسعا- دور الوثاقة في حجية خبر الواحد والترجيح عند التعارض:

تتجلى الثمرة العملية لعلم الرجال في كونه "الميزان" الذي يحدد حجية الخبر؛ فالفقيه لا يمكنه بناء حكم شرعي (وجوباً أو تحريماً) استناداً إلى رواية ضعيفة السند ما لم تكن محفوفة بقرائن الصحة. يساهم نقد السند في تضييق دائرة التعارض بين الروايات، حيث يُقدم "الخبر الصحيح" على "الخبر الضعيف" عند التعادل، كما يساهم في تشخيص "الأصح" و"الأضبط" عند التزاحم. وهذا الأثر يمتد ليشمل كافة أبواب الفقه، مما يجعل علم الرجال ركيزة أساسية في صيانة الفتوى من الاعتماد على الأحاديث الموضوعة أو الشاذة[٦٥].

عاشرا- أثر نقد الرجال في حفظ الأمن التشريعي:

في الفكر السني، يبرز الأثر الاستنباطي من خلال قاعدة "قبول خبر الواحد العدل"؛ حيث يُعد نقد الرجال شرطاً أساسياً لثبوت السنة التي تخصص العام من القرآن أو تقيد مطلقه. ويرى علماء الأصول والحديث أن الخلل في ضبط الراوي أو عدالته يسقط الاستدلال بالرواية في الأحكام، لأن بناء الأحكام على الظنون الواهية مفسدة للدين. وبناءً عليه، فإن نقد السند هو الذي يمنح الفتوى "القوة الإلزامية" ويجعلها مستندة إلى أصل قطعي الصدور، مما يمنع القول على الله بغير علم[٦٦].

يرى الباحث أن الأثر الاستنباطي لعلم الرجال يمثل "صمام الأمان" للمنظومة الفقهية برمتها؛ فالاتفاق بين المدارس الإسلامية على أن "نقد الناقل" هو المدخل الوحيد لـ "اعتبار المنقول" يؤكد أن هذا العلم هو المحرك الفعلي لعملية الاجتهاد. إن الانتقال للمناهج الحديثة كـ "المنهج الشبكي"

والتقنيات الرقمية يثبت حيوية هذا العلم وقدرته على تجديد أدواته للحفاظ على نقاء النص الحديثي واستمرار فاعليته.

الخاتمة

في ختام هذا البحث الذي استعرضنا فيه "علم الرجال عند الشيعة الإمامية" في مواجهة الانتقادات غير المنصفة، ومن خلال الموازنة مع القواعد النقدية في المدارس الإسلامية الأخرى، يمكننا استخلاص النتائج المحورية التالية:

أولاً :ثبت بالدليل العلمي أن هذا العلم لم يكن وليد الصدفة أو نتاجاً متأخراً، بل هو منظومة متصلة الجذور بدأت منذ عصر النص عبر "الأصول الرجالية الأولى". وقد كشفت الدراسة المقارنة أن الهمّ التوثيقي كان مشتركاً بين كافة المدارس الإسلامية، مما جعل من "الإسناد" و"نقد الراوي" هوية حضارية تميز بها العقل الإسلامي في حفظ مصادره التشريعية.

ثانياً :إن الانتقادات التي حاولت وصم العلم بالحدسية أو الانقطاع الزمني تهافتت أمام حقيقة "الاعتبار السندي للكتب والفهارس"، ونظام "الطبقات" و"السبر والمقارنة" الذي اعتمدته المدارس الأخرى أيضاً؛ مما ضمن انتقال التوثيقات بحسٍّ تاريخي ومنهجي رصين ردم الفجوة الزمنية بين الموثِّق والراوي عبر وسائط التدوين المتصلة.

ثالثاً :كشف البحث عن مرونة وعمق المنهج الرجالي في الفصل بين "الوثاقة المخبرية" وبين "الانتماء العقدي"؛ حيث تلتقي المدرسة الإمامية مع المدارس الأخرى في تقديم "صدق اللهجة" و"الأمانة في النقل" على الميول المذهبية، مما يجعل علم الرجال علماً موضوعياً بامتياز، قائماً على مبدأ صيانة النص من "الكذب" و"الوضع" بغض النظر عن المشرب الكلامي للراوي.

رابعاً :إن الأدوات المتطورة التي استخدمها العلماء، مثل "التوثيقات العامة"، و"منهج تعويض الأسانيد"، و"الاستقراء الطبقاتي"، و"حساب الاحتمالات"، أثبتت أننا أمام عقل جبار استطاع حماية التراث الحديث من الدخيل والغلو. إن هذه الأدوات ليست مجرد آليات فنية، بل هي "عقل استنباطي" يضبط حركة الفقه والشريعة ويمنح الفقيه "الأمن المعرفي" في مقام الاستدلال.

خامساً :يخلص البحث إلى أن "علم الرجال" هو كيان حي، استطاع الصمود أمام رياح التشكيك بفضل صلابة أصوله ومرونة أدواته. إن الإنصاف يقتضي النظر إلى هذا العلم كمنجز حضاري إسلامي مشترك، يفتح الباب أمام الباحثين المعاصرين لإعادة استنطاق التراث باستخدام الأدوات الرقمية الحديثة، مؤكداً أن كل نقد وُجه لهذا العلم كان بمثابة وقود لتطويره وتعميقه، مما جعله اليوم واحداً من أدق العلوم النقدية في التراث الإنساني.

الهوامش

(١) الطوسي، محمد بن الحسن، الفهرست، ص ٣٢-٣٥؛ النجاشي، أحمد بن علي، رجال النجاشي، ص ٣-٥

(٢)الخوئي، أبو القاسم، معجم رجال الحديث، ج١، ص ١١-٢٢؛ المامقاني، عبد الله، تنقيح المقال في علم الرجال، ج١، ص ١٧٥

(٣)السبحاني، جعفر، كليات في علم الرجال، ط٣، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤١٤هـ، ص ١٥-١٨.

(٤)الخوئي، أبو القاسم، معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة، ج١، ط٥، النجف الأشرف: منشورات مدينة العلم، ١٩٩٢م، ص ١١-١٤.

(٥) المامقاني، عبد الله، تنقيح المقال في علم الرجال، تحقيق: محيي الدين المامقاني، ج١، قم: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، ١٤٢٣هـ، ص ١٧٤-١٧٦.

(٦) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، الكفاية في علم الرواية، تحقيق: أبو إسحاق الدمياطي، ج١، ط١، السعودية، الرياض: دار الهجرة، ١٤٠٩هـ، ص ٤٧-٥١.

(٧) النووي، يحيى بن شرف، شرح صحيح مسلم (المقدمة)، ج١، ط٢، لبنان، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٣٩٢هـ، ص ١٤-١٦.

(٨) الصدر، محمد باقر، بحوث في علم الأصول، تقرير: السيد محمود الهاشمي الشاهرودي، ج٤، ط٣، قم: مؤسسة دائرة معارف الفقه الإسلامي، ١٤١٧هـ، ص ٣١٢-٣١٥.

(٩) التستري، محمد تقي، قاموس الرجال، ج١، ط٢، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤١٠هـ، ص ١٢-١٦.

(١٠) الفضلي، عبد الهادي، أصول علم الرجال، ط٢، بيروت: مؤسسة أم القرى، ١٤١٦هـ، ص ٢٥-٢٩.

(١١) السبحاني، جعفر، كليات في علم الرجال، ص ١٦٣-١٧٠؛ الصدر، محمد باقر، بحوث في شرح العروة الوثقى، ج١، ص ٤٥-٤٨

(١٢) الطوسي، محمد بن الحسن، عدة الأصول، ج١، ص ٣٦٦؛ بحر العلوم، محمد المهدي، الفوائد الرجالية، ج١، ص ٤٢-٤٥

(١٣) التستري، محمد تقي، قاموس الرجال، ج١، ص ١٢-١٨؛ الحر العاملي، محمد بن الحسن، خاتمة وسائل الشيعة، ج٣٠، ص ١٩٨-٢٠٢.

(١٤) المامقاني، عبد الله، مقباس الهداية في علم الدراية، ج٢، ص ٢٥-٣٠؛ البروجردي، حسين، طرائف المقال في معرفة طبقات الرجال، ج١، ص ٥٥.

(١٥) النجاشي، أحمد بن علي، رجال النجاشي، تحقيق: السيد موسى الشبيري الزنجاني، ط٥، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤١٦هـ، ص ٤-٧.

(١٦) الطوسي، محمد بن الحسن، العدة في أصول الفقه، ج١، تحقيق: محمد رضا الأنصاري، ط١، قم: ستارة، ١٤١٧هـ، ص ١٤١-١٤٥.

(١٧)المامقاني، عبد الله، مقباس الهداية في علم الدراية، ج٢، تحقيق: محمّد رضا المامقاني، ط١، قم: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، ١٤١١هـ، ص ١٥٥-١٥٩.

(١٨)ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، علوم الحديث (المعروف بمقدمة ابن الصلاح)، تحقيق: نور الدين عتر، ط١، سوريا، دمشق: دار الفكر، ١٤٠٦هـ، ص ١٠١-١٠٥.

(١٩) الطوسي، محمد بن الحسن، الفهرست، ص ٣٢-٣٥؛ النجاشي، أحمد بن علي، رجال النجاشي، ص ٣-٥.

(٢٠) الخوئي، أبو القاسم، معجم رجال الحديث، ج١، ص ١١-٢٢؛ المامقاني، عبد الله، تنقيح المقال في علم الرجال، ج١، ص ١٧٥.

(٢١)السبحاني، جعفر، كليات في علم الرجال، ص ١٦٣-١٧٠؛ الصدر، محمد باقر، بحوث في شرح العروة الوثقى، ج١، ص ٤٥-٤٨.

(٢٢)التستري، محمد تقي، قاموس الرجال، ج١، ص ١٢-١٨؛ المامقاني، عبد الله، مقباس الهداية في علم الدراية، ج٢، ص ٢٥-٣٠.

(٢٣)الطوسي، محمد بن الحسن، الفهرست، ص ٢-٦؛ الأردبيلي، محمد بن علي، جامع الرواة، ج١، ص ١٢

(٢٤)البروجردي، حسين، طرائف المقال في معرفة طبقات الرجال، ج١، ص ٨٠-٨٥؛ السبحاني، جعفر، كليات في علم الرجال، ص ٢٠١-٢٠٥

(٢٥)بحر العلوم، محمد المهدي، الفوائد الرجالية، ج٢، ص ٣٥-٤٠؛ النوري الطبرسي، حسين، خاتمة مستدرك الوسائل، ج٣، ص ٤٨٠

(٢٦)المامقاني، عبد الله، مقباس الهداية في علم الدراية، ج١، ص ١٥٠-١٥٥؛ الخوئي، أبو القاسم، معجم رجال الحديث، ج١، ص ٤٠-٤٥.

(٢٧) الخوئي، أبو القاسم، معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة، ج١، ط٥، العراق، النجف الأشرف: منشورات مدينة العلم، ١٩٩٢م، ص ٣٥-٤٠.

(٢٨) السخاوي، شمس الدين محمد، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، تحقيق: علي حسين علي، ج٢، ط١، مصر، القاهرة: دار المنار، ١٤١٢هـ، ص ٥-٩.

(٢٩) التبريزي، جواد، دروس في علم الرجال، ط١، قم: دار الصديقة الشهيدة، ١٤٢٨هـ، ص ٣٤-٣٧.

(٣٠)التبريزي، جواد، دروس في علم الرجال، ط١، قم: دار الصديقة الشهيدة، ١٤٢٨هـ، ص ٤٠-٤٢.

(٣١) بحر العلوم، محمد مهدي، الفوائد الرجالية، ج١، تحقيق: محمد صادق بحر العلوم، ط١، النجف الأشرف: مكتبة العلمين، ١٩٦٥م، ص ٤٢-٤٥.

(٣٢) السبحاني، جعفر، كليات في علم الرجال، ط٣، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤١٤هـ، ص ٦٥-٦٨.

(٣٣) ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، لسان الميزان، تحقيق: دائرة المعارف النظامية، ج١، ط٢، الهند، حيدر آباد: مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، ١٣٩٠هـ، ص ٣-٧.

(٣٤) الإيرواني، باقر، دروس تمهيدية في علم الرجال، ط٢، قم: منشورات دار الفقه، ١٤٢١هـ، ص ٦٢-٦٥.

(٣٥) الداوري، مسلم، أصول علم الرجال (بين النظرية والتطبيق)، ج١، ط٢، قم: مكتبة الداوري، ١٤١٦هـ، ص ٢٤٠-٢٤٣.

(٣٦) السبحاني، جعفر، كليات في علم الرجال، ط٣، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤١٤هـ، ص ٢٠٢-٢٠٥.

(٣٧) الخوئي، أبو القاسم، معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة، ج١، ط٥، النجف الأشرف: منشورات مدينة العلم، ١٩٩٢م، ص ٣٥-٣٩.

(٣٨) ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، علوم الحديث (المعروف بمقدمة ابن الصلاح)، تحقيق: نور الدين عتر، ط١، سوريا، دمشق: دار الفكر، ١٤٠٦هـ، ص ١٠١-١٠٥.

(٣٩)الحكيم، محمد سعيد، المحكم في أصول الفقه، ج٣، ط١، بيروت: مؤسسة المنار، ١٤١٤هـ، ص ٢١٠-٢١٣.

(٤٠) الصدر، محمد باقر، دروس في علم الأصول (الحلقة الثالثة)، ج١، ط١، بيروت: دار المنتظر، ١٤٠٥هـ، ص ٢٤٢-٢٤٥.

(٤١) الحكيم، محمد سعيد، المحكم في أصول الفقه، ج٣، ط١، لبنان، بيروت: مؤسسة المنار، ١٤١٤هـ، ص ٢١٠-٢١٣.

(٤٢) ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، علوم الحديث (المعروف بمقدمة ابن الصلاح)، تحقيق: نور الدين عتر، ط١، سوريا، دمشق: دار الفكر، ١٤٠٦هـ، ص ١٠١-١٠٥.

(٤٣) الفضلي، عبد الهادي، دروس في أصول علم الرجال، ط٢، لندن: الجامعة العالمية للعلوم الإسلامية، ١٩٩٤م، ص ١٤٥-١٤٨.

(٤٤) الأيرواني، باقر، دروس تمهيدية في علم الرجال، ط٢، قم: منشورات دار الفقه، ١٤٢١هـ، ص ١٨٨-١٩٢.

(٤٥)السيستاني، علي، قاعدة لا ضرر ولا ضرار (تقريرات السفر)، ط١، قم: مكتبة آية الله السيستاني، ١٤١٤هـ، ص ١٥-١٩.

(٤٦)الفضلي، عبد الهادي، دروس في أصول علم الرجال، ط٢، بريطانيا، لندن: الجامعة العالمية للعلوم الإسلامية، ١٩٩٤م، ص ١٤٥-١٤٨.

(٤٧) الطوسي، محمد بن الحسن، عدة الأصول، ج١، ص ٣٦٦-٣٧٠؛ التستري، محمد تقي، قاموس الرجال، ج١، ص ١٥-٢٠.

(٤٨)الخوئي، أبو القاسم، معجم رجال الحديث، ج١، ص ٩٥-١٠٢؛ المامقاني، عبد الله، مقباس الهداية، ج٢، ص ١٨٠-١٨٥.

(٤٩)السبحاني، جعفر، كليات في علم الرجال، ص ٨٥-٩٠؛ بحر العلوم، محمد المهدي، الفوائد الرجالية، ج٣، ص ٢١٠-٢١٥.

(٥٠)النوري الطبرسي، حسين، خاتمة مستدرك الوسائل، ج٣، ص ٥٢٠-٥٣٠؛ الصدر، محمد باقر، بحوث في شرح العروة الوثقى، ج١، ص ٥٥-٦٠.

(٥١)الحلي، الحسن بن يوسف، خلاصة الأقوال في معرفة الرجال، ص ١٠-١٥؛ الصدر، حسن، نهاية الدراية، ص ٨٠-٨٥.

(٥٢)التستري، محمد تقي، قاموس الرجال، ج١، ص ٥٠-٥٥؛ المامقاني، عبد الله، تنقيح المقال، ج١، ص ٢٠٢-٢٠٥.

(٥٣)الطوسي، محمد بن الحسن، اختيار معرفة الرجال (رجال الكشي)، ص ١-١٠؛ الخوئي، أبو القاسم، معجم رجال الحديث، ج١، ص ٢٥-٢٨.

(٥٤) بحر العلوم، محمد المهدي، الفوائد الرجالية، ج٤، ص ١١٥-١٢٠؛ السبحاني، جعفر، كليات في علم الرجال، ص ١٤٠-١٤٥.

(٥٥) ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، لسان الميزان، تحقيق: دائرة المعارف النظامية، ج١، ط٢، الهند، حيدر آباد: مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، ١٣٩٠هـ، ص ١٠-١٤.

(٥٦) الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البجاوي، ج١، ط١، لبنان، بيروت: دار المعرفة، ١٣٨٢هـ، ص ٢-٥.

([٥٧]) الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي (مقدمة المؤلف)، ج١، ص ٨-١٠؛ المحقق الحلي، جعفر بن الحسن، معارج الأصول، ص ١٥٠-١٥٥.

([٥٨])المجلسي، محمد باقر، مرآة العقول، ج١، ص ٢٠-٢٥؛ السبحاني، جعفر، كليات في علم الرجال، ص ٢٢-٢٦.

([٥٩])الصدر، محمد باقر، دروس في علم الأصول (الحلقة الثالثة)، ج١، ص ٣١٠-٣١٥؛ الخوئي، أبو القاسم، مصباح الأصول، ج٢، ص ٢٠٠-٢٠٥.

([٦٠])المامقاني، عبد الله، تنقيح المقال، ج١، مقدمة المؤلف؛ مغنية، محمد جواد، علم الأصول في ثوبه الجديد، ص ١٤٥-١٥٠.

([٦١])الأردبيلي، محمد بن علي، جامع الرواة، ج١، ص ٥-١٠؛ الخوئي، أبو القاسم، معجم رجال الحديث، ج١، ص ٦٠-٦٥.

([٦٢])البروجردي، حسين، طرائف المقال في معرفة طبقات الرجال، ج٢، ص ١١٠-١١٥؛ السبحاني، جعفر، كليات في علم الرجال، ص ٢١٥-٢٢٠.

([٦٣])التستري، محمد تقي، قاموس الرجال، ج١، ص ٣٠-٣٥؛ السيستاني، علي، قاعدة لا تعاد (تقريرات البحث)، ص ١٨٠-١٨٥.

([٦٤])المامقاني، عبد الله، مقباس الهداية في علم الدراية، ج١، ص ٢٠٠-٢١٠؛ الشهيد الثاني، زين الدين العاملي، الرعاية في علم الدراية، ص ٤٥-٥٠.

([٦٥]) الحكيم، محمد سعيد، المحكم في أصول الفقه، ج٣، ط١، لبنان، بيروت: مؤسسة المنار، ١٤١٤هـ، ص ٢١٠-٢١٣.

([٦٦])ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)، تحقيق: نور الدين عتر، ط١، سوريا، دمشق: دار الفكر، ١٤٠٦هـ، ص ١٠١-١٠٥.

قائمة المصادر والمراجع

١.ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، علوم الحديث (المعروف بمقدمة ابن الصلاح)، تحقيق: نور الدين عتر، ط١، سوريا، دمشق: دار الفكر، ١٤٠٦هـ.

٢.ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، لسان الميزان، تحقيق: دائرة المعارف النظامية، ج١، ط٢، الهند، حيدر آباد: مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، ١٣٩٠هـ.

٣.الأردبيلي، محمد بن علي، جامع الرواة وإزاحة الاشتباهات عن الطرق والأسانيد، ج١، ط١، لبنان، بيروت: دار الأضواء، ١٩٨٣م.

٤.الأيرواني، باقر، دروس تمهيدية في علم الرجال، ط٢، إيران، قم: منشورات دار الفقه، ١٤٢١هـ.

٥.بحر العلوم، محمد مهدي، الفوائد الرجالية، تحقيق: محمد صادق بحر العلوم، ج١-٤، ط١، العراق، النجف الأشرف: مكتبة العلمين، ١٩٦٥م.

٦.البروجردي، حسين، طرائف المقال في معرفة طبقات الرجال، تحقيق: مهدي الرجائي، ج١-٢، ط١، إيران، قم: مكتبة آية الله المرعشي النجفي، ١٤١٠هـ.

٧.التبريزي، جواد، دروس في علم الرجال، ط١، إيران، قم: دار الصديقة الشهيدة، ١٤٢٨هـ.
٨.التستري، محمد تقي، قاموس الرجال، ج١، ط٢، إيران، قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، ١٤١٠هـ.
٩.الحر العاملي، محمد بن الحسن، خاتمة وسائل الشيعة، ج٣٠، ط١، إيران، قم: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، ١٤١٤هـ.
١٠.الحكيم، محمد سعيد، المحكم في أصول الفقه، ج٣، ط١، لبنان، بيروت: مؤسسة المنار، ١٤١٤هـ.
١١.الحلي، الحسن بن يوسف (العلامة)، خلاصة الأقوال في معرفة الرجال، تحقيق: جواد القيومي، ط١، إيران، قم: مؤسسة نشر الفقاهة، ١٤١٧هـ.
١٢.الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، الكفاية في علم الرواية، تحقيق: أبو إسحاق الدمياطي، ج١، ط١، السعودية، الرياض: دار الهجرة، ١٤٠٩هـ.
١٣.الخوئي، أبو القاسم، مصباح الأصول، تقرير: السيد محمد سرور الواعظ الحسيني، ج٢، ط١، إيران، قم: مكتبة الداوري، ١٤٠٩هـ.
١٤.الخوئي، أبو القاسم، معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة، ج١، ط٥، العراق، النجف الأشرف: منشورات مدينة العلم، ١٩٩٢م.
١٥.الداوري، مسلم، أصول علم الرجال (بين النظرية والتطبيق)، ج١، ط٢، إيران، قم: مكتبة الداوري، ١٤١٦هـ.
١٦.الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البجاوي، ج١، ط١، لبنان، بيروت: دار المعرفة، ١٣٨٢هـ.
١٧.السبحاني، جعفر، كليات في علم الرجال، ط٣، إيران، قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، ١٤١٤هـ.
١٨.السخاوي، شمس الدين محمد، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، تحقيق: علي حسين علي، ج٢، ط١، مصر، القاهرة: دار المنار، ١٤١٢هـ.
١٩.السيستاني، علي، قاعدة لا ضرر ولا ضرار (تقريرات السفر)، ط١، إيران، قم: مكتبة آية الله السيستاني، ١٤١٤هـ.
٢٠.الشهيد الثاني، زين الدين العاملي، الرعاية في علم الدراية، تحقيق: عبد الحسين البقال، ط١، إيران، قم: منشورات مكتبة آية الله المرعشي النجفي، ١٤٠٨هـ.
٢١.الصدر، حسن، نهاية الدراية في شرح الوجيزة للشيخ البهائي، تحقيق: ماجد الغرباوي، ط١، إيران، قم: منشورات المشعر، ١٤١٤هـ.
٢٢.الصدر، محمد باقر، بحوث في علم الأصول، تقرير: السيد محمود الهاشمي الشاهرودي، ج٤-٧، ط٣، إيران، قم: مؤسسة دائرة معارف الفقه الإسلامي، ١٤١٧هـ.
٢٣.الصدر، محمد باقر، دروس في علم الأصول (الحلقة الثالثة)، ج١، ط١، لبنان، بيروت: دار المنتظر، ١٤٠٥هـ.

٢٤.الطوسي، محمد بن الحسن، اختيار معرفة الرجال (المعروف برجال الكشي)، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، ط١، إيران، قم: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، ١٤٠٤هـ.
٢٥.الطوسي، محمد بن الحسن، العدة في أصول الفقه، تحقيق: محمد رضا الأنصاري، ج١، ط١، إيران، قم: مطبعة ستارة، ١٤١٧هـ.
٢٦.الطوسي، محمد بن الحسن، الفهرست، تحقيق: جواد القيومي، ط١، إيران، قم: مؤسسة نشر الفقاهة، ١٤١٧هـ.
٢٧.الفضلي، عبد الهادي، أصول علم الرجال، ط٢، لبنان، بيروت: مؤسسة أم القرى، ١٤١٦هـ.
٢٨.الفضلي، عبد الهادي، دروس في أصول علم الرجال، ط٢، بريطانيا، لندن: الجامعة العالمية للعلوم الإسلامية، ١٩٩٤م.
٢٩.الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي (المقدمة)، ج١، ط٤، إيران، طهران: دار الكتب الإسلامية، ١٣٦٥ش.
٣٠.المامقاني، عبد الله، تنقيح المقال في علم الرجال، تحقيق: محيي الدين المامقاني، ج١، ط١، إيران، قم: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، ١٤٢٣هـ.
٣١.المامقاني، عبد الله، مقباس الهداية في علم الدراية، تحقيق: محمّد رضا المامقاني، ج١-٢، ط١، إيران، قم: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، ١٤١١هـ.
٣٢.المجلسي، محمد باقر، مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، ج١، ط٢، إيران، طهران: دار الكتب الإسلامية، ١٤٠٤هـ.
٣٣.المحقق الحلي، جعفر بن الحسن، معارج الأصول، تحقيق: محمد حسين الرضوي، ط١، إيران، قم: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، ١٤٠٣هـ.
٣٤.مغنية، محمد جواد، علم الأصول في ثوبه الجديد، ط١، لبنان، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٠م.
٣٥.النجاشي، أحمد بن علي، رجال النجاشي، تحقيق: السيد موسى الشبيري الزنجاني، ط٥، إيران، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤١٦هـ.
٣٦.النوري الطبرسي، حسين، خاتمة مستدرك الوسائل، ج٣، ط١، إيران، قم: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، ١٤١٥هـ.
٣٧.النووي، يحيى بن شرف، شرح صحيح مسلم (المقدمة)، ج١، ط٢، لبنان، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٣٩٢هـ.

List of Sources and References

١. Ibn al-Salah, Uthman ibn Abd al-Rahman, *Ulum al-Hadith* (also known as *Muqaddimat Ibn al-Salah*), edited by Nur al-Din Itr, 1st ed., Syria, Damascus: Dar al-Fikr, 1406 AH.

٢. Ibn Hajar al-Asqalani, Ahmad ibn Ali, *Lisan al-Mizan*, edited by the Nizamiyya Encyclopedia, vol. 1, 2nd ed., India, Hyderabad: Nizamiyya Encyclopedia Press, 1390 AH.

٣. Al-Ardabili, Muhammad ibn Ali, *Jami' al-Ruwat wa Izahat al-Ishtibat 'an al-Turuq wa al-Asanid*, vol. 1, 1st ed., Lebanon, Beirut: Dar al-Adwa', 1983 CE.

٤. Al-Irawani, Baqir, *Durus Tamhidiyya fi 'Ilm al-Rijal*, 2nd ed., Iran, Qom: Dar al-Fiqh Publications, 1421 AH. 5. Bahr al-Ulum, Muhammad Mahdi, Al-Fawa'id al-Rijaliyyah, edited by Muhammad Sadiq Bahr al-Ulum, vols. 1-4, 1st ed., Iraq, Najaf: Maktabat al-Alamin, 1965 CE.

٦. Al-Burujirdi, Husayn, Tara'if al-Maqal fi Ma'rifat Tabaqat al-Rijal, edited by Mahdi al-Raja'i, vols. 1-2, 1st ed., Iran, Qom: Maktabat Ayatollah al-Mar'ashi al-Najafi, 1410 AH.

٧. Al-Tabrizi, Jawad, Durus fi 'Ilm al-Rijal, 1st ed., Iran, Qom: Dar al-Siddiqah al-Shahidah, 1428 AH.

٨. Al-Tustari, Muhammad Taqi, Qamus al-Rijal, vol. 1, 2nd ed., Iran, Qom: Mu'assasat al-Nashr al-Islami li-Jama'at al-Mudarrisin, 1410 AH.

٩. Al-Hurr al-'Amili, Muhammad ibn al-Hasan, Khatimat Wasa'il al-Shi'ah, vol. 30, 1st ed., Iran, Qom: Mu'assasat Ahl al-Bayt li-Ihya' al-Turath, 1414 AH. 10. Al-Hakim, Muhammad Saeed, Al-Muhkam fi Usul al-Fiqh, vol. 3, 1st ed., Beirut, Lebanon: Al-Manar Foundation, 1414 AH.

١١. Al-Hilli, Al-Hasan ibn Yusuf (Al-Allamah), Khulasat al-Aqwal fi Ma'rifat al-Rijal, edited by Jawad al-Qayumi, 1st ed., Qom, Iran: Al-Fiqahah Publishing Foundation, 1417 AH.

١٢. Al-Khatib al-Baghdadi, Ahmad ibn Ali, Al-Kifayah fi 'Ilm al-Riwayah, edited by Abu Ishaq al-Dimyati, vol. 1, 1st ed., Riyadh, Saudi Arabia: Dar al-Hijrah, 1409 AH.

١٣. Al-Khu'i, Abu al-Qasim, Misbah al-Usul, reported by Sayyid Muhammad Surur al-Wa'iz al-Husseini, vol. 2, 1st ed., Qom, Iran: Al-Dawari Library, 1409 AH.

١٤. Al-Khu'i, Abu al-Qasim, Mu'jam Rijal al-Hadith wa Tafsil Tabaqat al-Ruwat, vol. 1, 5th ed., Najaf, Iraq: Madinat al-'Ilm Publications, 1992 CE. 15. Al-Dawari, Muslim, Usul ‘Ilm al-Rijal (Between Theory and Application), vol. 1, 2nd ed., Iran, Qom: Maktabat al-Dawari, 1416 AH.

١٦. Al-Dhahabi, Shams al-Din Muhammad ibn Ahmad, Mizan al-I’tidal fi Naqd al-Rijal, edited by Ali Muhammad al-Bajawi, vol. 1, 1st ed., Lebanon, Beirut: Dar al-Ma’rifah, 1382 AH.

١٧. Al-Subhani, Ja’far, Kulliyat fi ‘Ilm al-Rijal, 3rd ed., Iran, Qom: Mu’assasat al-Nashr al-Islami li-Jama’at al-Mudarrisin, 1414 AH.

١٨. Al-Sakhawi, Shams al-Din Muhammad, Fath al-Mughith bi-Sharh Alfiyyat al-Hadith, edited by Ali Husayn Ali, vol. 2, 1st ed., Egypt, Cairo: Dar al-Manar, 1412 AH.

١٩. Al-Sistani, Ali, Qa'idah La Harar wa La Dirar (Taqrirat al-Safar), 1st ed., Iran, Qom: Maktabat Ayatollah al-Sistani, 1414 AH. 20. The Second Martyr, Zain al-Din al-Amili, Care in the Science of Knowledge, edited by: Abd al-Hussein al-Baqqal, 1st edition, Iran, Qom: Publications of the Library of Ayatollah al-Marashi al-Najafi, 1408 AH.